تقرير
الزيارة الثانية للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الانسان إلى ولاية آزاد جامو وكشمير لتقصي الحقائق وتقييم حالة حقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلتين من طرف الهند

٠٤-٠٨ أغسطس ٢٠٢١

الرقم التسلسلي	الفهرس	الصفحة
.i	مقدمة وسياق الزيارة الثانية للهيئة لتقصي الحقائق في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند	٢-٤
.ii	الملاحظات والنتائج التي توصلت إليها الهيئة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند	٤-٨
.iii	انتهاك الحق في تقرير المصير	٨-١٠
.iv	انتهاك الحق في الحياة	١٠-١٥
.v	انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير	١٥-١٧
.vi	انتهاك الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات	١٧-١٩
.vii	انتهاك الحق في الحماية من التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	١٩-٢٠
.viii	انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٢٠-٢٢
.ix	القصف العشوائي عبر خط المراقبة واستهداف المدنيين والبنى التحتية المدنية	٢٢-٢٤
.x	خاتمة	٢٤-٢٥
.xi	التوصيات	٢٥-٢٨

يعد نزاع جامو وكشمير واحد من أقدم النزاعات المعترف بها دوليًا على جدول أعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. حيث أصدر مجلس الأمن الدولي ١٨ قرارًا [1] يعترف بحق الكشميريين المشروع في تقرير المصير، وهو حق أنكرته الهند من خلال قوة احتلال تزيد على ٩٠٠٠٠٠ فردا، مما جعل المنطقة أشد الأقاليم عسكرة في العالم.

ولاية بعثة تقصي الحقائق:

طلبت الدورة ٤٣ لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي من خلال قرارها رقم Pol-٤٣/٨ ورقم Pol[٢]-٤٣/٥٢، بعد الترحيب بإنشاء "آلية دائمة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان في كشمير المحتلة" من الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان القيام بزيارة لتقصي الحقائق إلى جامو وكشمير المحتلتين بغية الوقوف على حالة حقوق الإنسان وتقييمها والإبلاغ عن نتائجها لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي. بناءً على هذه الولاية، اتصلت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي، في يوليو ٢٠١٦، بالحكومة الهندية لتسهيل زيارة الهيئة لتقصي الحقائق إلى جامو وكشمير. و للأسف، حتى يومنا هذا، لا يزال هذا الطلب بدون جواب. كما لقيت الرسالة التي وجهتها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي إلى حكومة الهند بشأن زيارة المنظمة لتقصي الحقائق إلى جامو وكشمير المحتلتين نفس المعاملة ولم يتم الرد عليها. وعلى خلفية عدم استجابة الحكومة الهندية لهذا الطلب، ناقشت الهيئة الموضوع في دورتيها العاديتين التاسعة والعاشرة [3] وتقرر أن تقوم الهيئة على الأقل بزيارة آزاد جامو كشمير في باكستان لمقابلة اللاجئين من كشمير المحتلة والتأكد من حالة حقوق الإنسان في المنطقة. كما تم تقديم اقتراح مماثل من قبل الممثل الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بجامو وكشمير بعد زيارته إلى ولاية آزاد جامو وكشمير في شهر مايو، سنة ٢٠١٦. [4]

وبينما كانت الهيئة تواصل جهودها لإقناع الهند بالسماح بزيارة تقصي الحقائق إلى جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند بدون جدوى، بادرت حكومة جمهورية باكستان الإسلامية بدعوة الهيئة إلى القيام بزيارة ولاية آزاد جامو وكشمير، بغية مقابلة اللاجئين والقيادة السياسية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني من كشمير المحتلة. وفي ضوء هذه التطورات، قام وفد الهيئة، عملا بولاية مجلس وزراء الخارجية، بزيارة استغرقت ثلاثة أيام إلى ولاية آزاد جامو وكشمير، خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ مارس ٢٠١٧، وأصدر تقريرًا مستفيضا بناءً على المعلومات الأولية التي جمعها الوفد، سواء بشكل مباشر أو من مصادر أخرى موثوقة ومستقلة. كان هذا أول تقرير لتقصي الحقائق على الإطلاق تنشره منظمة حكومية دولية لحقوق الإنسان بعد التحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند. ولقد تم تأكيد النتائج التي توصلت اليها تقريره الهيئة في ٢٠١٧ من خلال تقارير أخرى ذات صلة صدرت عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في يونيو ٢٠١٨ [5]، وتم تحديثه في عام ٢٠١٩ [6].

وفي حين اعتمدت الدورة ٤٧ لمجلس وزراء خارجية المنظمة التقرير الأول للهيئة، فقد أدانت تصرف الهند المستمر وعدم سماحها للهيئة وغيرها من المنظمات الأخرى بالوصول إلى جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، بما في ذلك رفض الطلب الذي تقدم به

[1] All resolutions of the UNSC on the issue of Kashmir can be accessed here: https://www.securitycouncilreport.org/un_documents_type/security-council-resolutions/?ctype=Jammu%20and%20Kashmir&cbtype=jammu-and-kashmir

[2] The full text of the Resolution is accessible here: https://www.oic-oci.org/docdown/?docID=6626&refID=3255

[3] Reports of the IPHRC 9th and 10th Regular Sessions held in April and November 2016

[4] https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=11171&ref=4392&lan=en

[5] https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23198

[6] https://www.ohchr.org/Documents/Countries/IN/KashmirUpdateReport_8July2019.pdf

المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن إنشاء لجنة مخولة بإجراء تحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في كشمير المحتلة. وقد أعربت الهيئة في تقريرها، من بين أمور أخرى، عن شواغل ترتبط بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في كشمير المحتلة، بما في ذلك إنكار الحق الأساسي في تقرير المصير المكفول للشعب الكشميري، بموجب القانون الدولي وكذلك العديد من قرارات مجلس أمن الأمم المتحدة.

ومع استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند وتفاقم الوضعية، كلفت الدورة ٤٧ لمجلس وزراء الخارجية الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بتقديم تقرير محدث عن الوضع إلى الدورة ٤٨ لمجلس وزراء الخارجية[٧]. ووفقًا لهذه الولاية، قامت الهيئة بزيارة ثانية إلى آزاد جامو وكشمير في الفترة من ٤ إلى ٨ أغسطس ٢٠٢١. وخلال هذه الزيارة، اهتم وفد الهيئة بوضعية حقوق الإنسان في المنطقة ابتداء من شهر مارس ٢٠١٧ فصاعدًا، مع التركيز بشكل خاص على الفترة من شهر أغسطس ٢٠١٩، وهي الفترة التي ألغت الهند فيها بشكل غير مشروع الأحكام الدستورية بهدف تغيير الوضع الخاص بجامو وكشمير المحتلتين من قبلها، وذلك في انتهاك صارخ للتشريعات الدولية في المجال الإنساني ومجال حقوق الإنسان.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاثة أبعاد لنزاع كشمير: أولها وأهمها هو البعد القانوني والسياسي، ويرتبط بمطالبات كل من حكومتي الهند وباكستان، فيما يتعلق بممارسة الولاية القضائية الإقليمية على جامو وكشمير، والتي تعترف بها المؤسسات الدولية ذات الصلة على أنها نزاع قانوني بشأن إقليم وشعب يتمتع بالحق في تقرير المصير. ثانيًا، البعد الأمني يجعل من قضية كشمير نزاعًا خطيرًا من شأنه أن يهدد السلم والاستقرار في منطقة جنوب آسيا، لما له من عواقب وخيمة على السلم والأمن الدوليين، بحيث يدور النزاع بين دولتين نوويتين، وهما الهند وباكستان. ثالثًا، البعد الخاص بحقوق الإنسان، أي مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة التي تعرض لها الشعب الكشميري على أيدي قوات الأمن والإدارة المدنية الهندية في تجاهل تام لقوانين حقوق الإنسان الدولية والقوانين الإنسانية السائدة، كما تم الإبلاغ عنها على نطاق واسع، وهو الشغل الشاغل للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان. وقد أبلغت المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني الهندية ووسائل الإعلام، عن الانتهاكات المنهجية والمنتظمة لحقوق الإنسان في كشمير المحتلة، مما يثير قلق منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

وتهتم الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، وفقا لولايتها، بجانب النزاع المتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، ومن ثم فقد شكل هذا العنصر موضع تركيز أبحاثها في كل تقاريرها. ويركز التقرير الحالي بشكل خاص على ما يلي:

a) توفير معلومات جديدة بقصد تحديث التقرير الأول للهيئة وتقييم الوضع الحالي لحقوق الإنسان والحالة الإنسانية في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند في ضوء القوانين والمعايير الدولية السائدة في مجال حقوق الإنسان؛
b) القيام بتحقيقات مباشرة في التقارير المتصلة بمزاعم انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الاحتلال الهندية في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، لاسيما بعد الإجراءات غير القانونية التي تنفذها الهند منذ ٥ أغسطس ٢٠١٩؛
c) تقديم توصيات إلى مختلف أصحاب المصلحة بشأن ضرورة حماية حقوق الإنسان الأساسية المكفولة للشعب الكشميري.

برنامج الزيارة ومصادر المعلومات:

التقت الهيئة خلال زيارتها التي استمرت أربعة أيام بعدد كبير من القيادة السياسية الكشميرية، بمن فيهم ممثلوا مؤتمر "حريات" المشكلة من جميع الأحزاب في كشمير المحتلة، بالإضافة إلى عدد من اللاجئين الكشميريين وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والشهود

[7] Details of the mandate of the Resolution No. 10/47-POL on the Jammu and Kashmir Dispute are available here: https://www.oic-oci.org/docdown/?docID=6626&refID=3255

وأسرهم وكذلك ضحايا القصف وإطلاق النار الذين يعيشون في آزاد جامو وكشمير قرب خط المراقبة، وممثلون من مكتب فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان في آزاد جامو وكشمير، ووسائل الإعلام والمجتمع المدني، فضلاً عن أقارب السياسيين الكشميريين الذين تم احتجازهم في سجن تهار بنيودلهي دون اللجوء إلى الإجراءات القانونية الواجبة أو تمكينهم من الوصول إلى محاكمة عادلة[٨]. وبالإضافة إلى ذلك، لقي الوفد القيادة السياسية والمسؤولين المعنيين في كل من حكومة باكستان وحكومة ولاية آزاد جامو وكشمير. وأعربت الهيئة عن تقديرها لجهود كل من حكومة باكستان وحكومة ولاية آزاد جامو وكشمير التي مكنت الوفد من الوصول إلى المناطق المعنية والمعلومات المطلوبة بشكل شفاف وغير مقيد، مما سهل لوفد الهيئة الاضطلاع بالمهمة المنوطة به بكل بموضوعية وحياد.

الملاحظات والنتائج التي توصل إليها وفد الهيئة ذات الصلة بانتهاكات حقوق الإنسان:

كان على الهيئة تنفيذ مهمة ضخمة تتمثل في تجميع البيانات والمعلومات الموثوقة، وذلك لأن انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها الكشميريون ارتكبت في أراضي لا يمكن الوصول إليها، فضلا أنها انتهاكات متعددة الأبعاد. وبصفتها هيئة خبراء مستقلة، تستند آراء الهيئة الواردة في هذا التقرير إلى الحقائق والوقائع المروعة التي وجدتها على أرض الواقع. وعليه، أثناء إعداد هذا التقرير، إلى جانب المعلومات المباشرة التي تم جمعها من الضحايا والشهود واللاجئين الذين فروا من جامو و كشمير المحتلتين من قبل الهند، بمن فيهم القيادة الكشميرية وغيرها من الأشخاص الآخرين المعنيين، اعتمدت الهيئة بشكل كبير على البيانات التي نشرتها هيئات حقوق الإنسان المستقلة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، ومنظمة أطباء بلا حدود، ومحكمة الشعب الدولية لحقوق الإنسان والعدالة في كشمير الخاضعة للإدارة الهندية وهيئة الخدمات الإعلامية في كشمير ورابطة أولياء أمور الأشخاص المختفين.

ومنذ تقرير الهيئة الأخير في مارس ٢٠١٧، طرأت تطورات سياسية وقانونية مهمة في كشمير المحتلة، والتي أثرت بشكل خطير على حياة وسبل عيش السكان الكشميريين، حيث دخل الوضع مرحلة أخرى من انتهاكات حقوق الإنسان التي تزداد تفاقما من حيث الطبيعة والوتيرة. ففي ٥ أغسطس ٢٠١٩، ألغت الهند بشكل انفرادي وغير شرعي المادتين ٣٧٠ و٣٥ A من دستورها، مما يسحب الوضع الخاص بجامو وكشمير (وكانت المادتان توفران أساسًا قانونيًا للحد الأدنى من الاستقلال التشريعي للولاية وتخصيص منح الإقامة الدائمة في كشمير للسكان الأصليين في كشمير فقط)[٩]. وقد رفضت القيادة الكشميرية بأكملها[١٠] هذه الخطوة الأحادية الجانب وغير القانونية ووصفتها بأنها إجراء مخالف للدستور وغير مشروع. وهذا التدبير يشير بوضوح إلى نية الهند في تغيير التركيبة السكانية للمنطقة.

وبناءً على هذه الإجراءات الأحادية وغير القانونية، قامت حكومة حزب بهاراتيا جاناتا، في محاولة لتغيير التركيبة السكانية للمنطقة المتنازع عليها، بإدخال إجراءات جديدة غير قانونية للإقامة في كشمير، وذلك لتعزيز أجندة الهندوتفا. وفي هذا الصدد، يشار أن الهند أصدرت أكثر من ٤ ملايين وثيقة إقامة للسكان الهندوس الغريبين عن المنطقة للإقامة فيها[١١]. كما أدخلت الحكومة الهندية أيضًا قوانين جديدة لملكية الأراضي في إطار إعادة تنظيم إقليم جامو وكشمير الاتحادي (تعديل القوانين المركزية) الأمر الثالث لعام

[8] https://www.aljazeera.com/news/2020/4/9/jailed-kashmiri-separatist-yasin-malik-being-denied-fair-trial
[9] https://www.bbc.com/news/world-asia-india-49231619
[10] https://www.aljazeera.com/news/2019/8/5/india-revokes-disputed-kashmirs-special-status-with-rush-decree

[11] https://tribune.com.pk/story/2304530/over-3m-fake-domiciles-issued-to-non-kashmiris-to-change-IOJK-demography

٢٠٢٠[١٢]، مما يسمح "لمواطني الهند" بشراء الأراضي غير الزراعية في كشمير المحتلة دون الإقامة مطلقا في الأرض المحتلة. (بيان خبراء الأمم المتحدة)[١٣].

وقد أصدرت الهيئة بيانات صحفية[١٤] أعربت فيها عن إدانتها بشكل قاطع لهذه القوانين الجديدة والإجراءات الهندية الأحادية الجانب وغير القانونية التي اتخذتها في ٥ أغسطس ٢٠١٩، مشددة أنها ستؤثر سلبًا على حالة حقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلتين. وعلى وجه الخصوص، يمس قانون الإقامة الجديد بالهوية الدينية واللغوية والثقافية للكشميريين مع تقويض فرص العمل للكشميريين الأصليين بشكل خطير. كما رفض الكشميريون والمجتمع الدولي لحقوق الإنسان الإجراءات غير القانونية والأحادية الجانب التي اتخذتها الهند في ٥أغسطس ٢٠١٩، باعتبارها انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون الإنساني الدولي، وعلى وجه الخصوص اتفاقية جنيف الرابعة.

انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها من قبل وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان الدولية:

منذ شهر أغسطس ٢٠١٩، فرضت الهند حصارًا عسكريًا وقيودًا غير مسبوقة على الحقوق والحريات الأساسية المكفولة للشعب الكشميري في جامو وكشمير المحتلتين من قبلها. وفي حين لا تزال القيادة السياسية الكشميرية قيد الاحتجاز بسبب بتهم ملفقة، يتعرض الشباب الكشميري بشكل روتيني لـ "مصادمات مفتعلة" وعمليات "المحاصرة والتفتيش" من قبل قوات الاحتلال الهندية، مما أدى إلى اعتقالات تعسفية لم يسبقها أي تحقيقات واجبة وعمليات قتل خارج نطاق القانون في إفلات تام من العقاب. هذا وقد اعتقل الآلاف من الكشميريين، بمن فيهم الأطفال، بدون توجيه لوائح الاتهام إليهم أو اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة[١٥]. وعلاوة على ذلك، فإن رفض إعادة رفات الشهداء إلى ذويهم لدفنها بشكل لائق يدل على إغفال الهند الرهيب للمعايير الأساسية التي تكفل كرامة الإنسان. وقد شاهدنا مثالا على هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عند وفاة قائد كشميري شهير سيد جيلاني (في سبتمبر ٢٠٢١) الذي لم تُمنح أسرته الحق في التعامل مع جثته معاملة دينية واختيار مكان دفنه، حيث أخذت قوات الأمن الهندية الجثة بشكل غير قانوني من منزله في سريناغار مجبرة عائلته على دفنه في مكان مختلف عن مقبرة الشهداء في سريناغار[١٦]، والتي كانت اختيارهم الأصلي.

وبناءً على هذه الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، قامت صحيفة كشمير والا[١٧]، وهي من إحدى وسائل الإعلام المستقلة القليلة المتبقية في كشمير، بتلخيص الوضع كما يلي: "إن هذا الجهد الدؤوب الذي يرمي إلى إسكات المعارضة وتجريمها ومنع وسائل الإعلام من نشر الحقائق وعدم السماح بأي نشاط سياسي أو غيرها على الميدان حتى من المجتمع لا يمكن أن يضمن تحقيق السلام إلا في المقابر".

وأفادت مصادر موثوقة عن تصاعد وتيرة العنف المنهج الذي تمارسه قوات الاحتلال الهندي في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند ضد المدنيين الكشميريين منذ أغسطس ٢٠١٩. وفيما يلي بيان موجز عن الخسائر البشرية التي تم تسجيلها في المنطقة من أغسطس ٢٠١٩ إلى نفس الشهر من سنة ٢٠٢١[١٨]:

[12] https://www.indiacode.nic.in/handle/123456789/12030?locale=hi
[13] https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26758&LangID=E
[14] https://oic-iphrc.org/home/article/457
[15] https://www.hrw.org/news/2019/09/16/india-free-kashmiris-arbitrarily-detained#
[16] https://thewire.in/rights/how-syed-ali-shah-geelanis-body-was-taken-from-his-family-buried-in-haste
[17] https://thekashmirwalla.com/peace-of-a-graveyard/
[18] Kashmir media services reported human rights violations and statistics are available at https://www.kmsnews.org/kms/

- قتلت قوات الاحتلال الهندي أكثر من ٤٦٠ كشميرياً؛ ويشمل هذا العدد حوالي ٧٠ شخصا قتلوا في حالات المواجهات المفتعلة، وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وفي السجون الهندية؛
- منذ يناير ٢٠٢١ فقط، قتلت قوات الاحتلال الهندية أكثر من ١٦٠ كشميريًا خارج نطاق القضاء؛
- في يونيو ٢٠٢١ وحده، قتلت قوات الاحتلال الهندية أكثر من ١٦ كشميريًا مسجونا، أو في مواجهات مفتعلة أو في عمليات خارج نطاق القضاء، فيما تعرض ١٦٩ شخصًا للتعذيب أو أصيبوا بجروح، كما تم اعتقال ٨١ مدنياً؛
- وتعرض ٤٠٠٠ كشميريا بريئا للتعذيب والجروح واعتقل أكثر من ١٤٥،٠٣٩ مدنيًا، بينما دمرت قوات الاحتلال الهندية حوالي ١٠٢٢ مبنى، بما في ذلك المنازل الخاصة؛
- فقدت ٢١ امرأة أزواجهن، وخسر ٥٤ طفلا آباءهم، فيما تعرضت أكثر من ١١٨ امرأة للتحرش أو الإغتصاب؛
- يبلغ عدد الإصابات بالبنادق الهوائية ٥٨٤ شخصا، بمن فيهم العديد من الضحايا الذين فقدوا أبصارهم.

وكما هو موضح أعلاه، في إطار الأعمال الوحشية الوقحة، ترفض القوات الهندية تسليم جثث ضحايا المواجهات المفتعلة إلى ذويها لدفنها بصورة لائقة. ووفقًا للتقرير النصف السنوي الصادر عن مؤتمر حريات المشكلة من جميع الأحزاب الكشميرية، فمنذ يناير ٢٠٢١، قامت قوات الاحتلال الهندي بما يلي:

- تنفيذ ٢٠٢ عملية "تطويق وتفتيش"؛
- تدمير ٥٨ منزلا من منازل الكشميريين؛
- إعدام ٦٧ شخصا من الكشميريين الأبرياء خارج نطاق القضاء؛
- اعتقال وحبس ٣٥٠ كشميرياً بشكل تعسفي.

وتفلت كافة هذه الانتهاكات من العقاب بموجب مجموعة من القوانين الصارمة في الهند، مثل قانون السلامة العامة، وقانون السلطات الخاصة للقوات المسلحة وقانون منع الأنشطة غير المشروعة[١٩]، والتي تمنح قوات الأمن والجيش الهنديين حصانة من المتابعة بخصوص الانتهاكات التي يرتكبونها. ويعكس سجن وتعذيب القادة الكشميريين بسبب أيديولوجيتهم السياسية ونضالهم ضد الاحتلال الهندي غير الشرعي بكل وضوح تجاهل السلطات الهندية لحقوق الإنسان المكفولة للكشميريين، بما فيها القانون الدولي لحقوق الإنسان. وبإصرار الهند على سجن جميع القادة الكشميريين الذين يعارضون الإجراءات الأحادية التي تفرضها على السكان الكشميريين، فقد تحولت منطقة جامو وكشمير المحتلتين من قبلها إلى أكبر سجن مفتوح في العالم مع تداعيات خطيرة على حقوق الإنسان والوضع الإنساني للسكان الكشميريين الأبرياء[٢٠].

كما أخذ وفد الهيئة علما بتقارير من مصادر إعلامية أخرى موثوقة قدمت معلومات مستفيضة عن عملية اعتقال القيادة السياسية الكشميرية بأكملها، التي تم تنفيذها بدون أي ملاحقة قانونية، ومحاكمة الصحفيين والنشطاء في مجال حقوق الإنسان بذريعة تهم كاذبة وملفقة[٢١]. كما أشارت هذه التقارير إلى أن أعمال العنف والاغتصاب والتحرش بالنساء التي تُستخدم على نطاق واسع كوسيلة للعقاب الجماعي من قبل قوات الأمن الهندية في مأمن تام من العقاب بموجب الحماية الشاملة التي تمنحها عدد من القوانين التعسفية. وتبين هذه الإجراءات الوحشية محاولات الهند لتصوير الكفاح الكشميري المشروع بالإرهاب، مع ملاحقة قادته بذريعة تهم ملفقة، وذلك في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، والتشريعات الدولية في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني ذات الصلة.

[19] https://www.indiacode.nic.in/handle/123456789/1470
[20] https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/01296612.2021.1949841?src=&journalCode=rmea20
[21] https://oic-iphrc.org/home/article/480

ونتيجة لذلك، تعرضت الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الإدارة الهندية في جامو وكشمير المحتلتين من قبلها لانتقاد عدد من مجالس النواب ووسائل الإعلام العالمية [٢٢]والمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة ومفوضية حقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرها من المنظمات الأخرى. كما أجبرت خطورة انتهاكات حقوق الإنسان في كشمير المحتلة مجلس الأمن الدولي على مناقشة الوضع ثلاث مرات على الأقل منذ ٥ أغسطس ٢٠١٩، مما يدل على انشغال المجتمع الدولي البالغ بهذه الأزمة اللاإنسانية وتداعياتها المحتملة على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وعلاوة على ذلك، دعا العديد من خبراء الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة إشكالية حقوق الإنسان المقلقة في جامو وكشمير[٢٣]. وعلى سبيل المثال، قدم خمسة من خبراء الأمم المتحدة تفاصيل عن حالات محددة لثلاثة رجال تعرضوا للاحتجاز التعسفي والقتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة على أيدي قوات الأمن الهندية، في رسالة موجهة إلى الحكومة الهندية في ٣١ مارس ٢٠٢١[٢٤].

كما أعرب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الأخير الذي يحمل عنوان: "الأطفال والنزاع المسلح" [٢٥]عن بواعث قلق شديدة تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان المكفولة للأطفال في كشمير المحتلة. ويثير التقرير الجزع إزاء ما ورد فيه عن أعمال اعتقال وتعذيب الأطفال، واستخدام المدارس لأغراض عسكرية، وقد حث هذا التقرير الحكومة الهندية على ضرورة منع استهداف قوات الأمن للأطفال بأي شكل من الأشكال واتخاذ تدابير وقائية لحمايتهم، بما في ذلك عن طريق إنهاء استخدام البنادق الهوائية ضدهم.

كما أعرب مقررو الأمم المتحدة الخاصون المعنيون بقضايا الأقليات وحرية الدين أو المعتقد عن قلقهم إزاء انتهاكات حقوق الإنسان وتعتيم الاتصالات وفرض قوانين الإقامة الجديدة والتغييرات الديموغرافية في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند[٢٦]. كما قدمت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها الأخير[٢٧] نظرة عامة وشاملة عن انتهاكات حقوق الإنسان في كشمير المحتلة، حيث استعرضت بالتفصيل سياسات وإجراءات الحكومة الهندية التي تستهدف الأقليات في الهند وفي جامو وكشمير المحتلتين من طرفها. وفي تقريرها الذي يحمل عنوان «وضعية حقوق الإنسان في العالم ٢٠٢٠-٢٠٢١»[٢٨]، سلطت منظمة العفو الدولية الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة الهندية وقوات احتلالها في جامو وكشمير المحتلتين.

ونظرا إلى أن الولاية الأساسية للهيئة تقتضي التركيز على وضعية انتهاكات حقوق الإنسان التفصيلية في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، فقد أوردت الهيئة المعلومات التي حصل عليها وفدها خلال زيارة تقصي الحقائق، بما فيها المعلومات المتاحة من المصادر الموثوقة على شكل مجموعات محددة من أعمال انتهاكات حقوق الإنسان. ووفقًا لذلك، تغطي الصفحات التالية بعض حقوق الإنسان الأساسية التي تعرضت بشكل روتيني للانتهاكات.

A. انتهاك الحق في تقرير المصير:

إلغاء المادتين ٣٧٠ و٣٥ A من الدستور الهندي، باعتبارها استراتيجية لتغيير التركيبة الديموغرافية للأغلبية المسلمة في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند بشكل نهائي:

[22] https://hansard.parliament.uk/commons/2021-09-23/debates/BB35EDC2-CCB6-4E7D-941B-6E0929F2DC6D/HumanRightsKashmir

[23] https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26148

[24] https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26181

[25] https://childrenandarmedconflict.un.org/document/annual-report-of-the-secretary-general-on-children-and-armed-conflict-2/

[26] https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26758&LangID=E

[27] https://www.hrw.org/news/2021/10/08/india-gunmen-target-minorities-jammu-and-kashmir

[28] https://www.amnesty.org/en/documents/pol10/3202/2021/en/

يؤكد ميثاق الأمم المتحدة والمادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حق الشعوب في تقرير المصير، وبموجب هذا الحق يحدد الأفراد بكل حرية أوضاعهم السياسية، بما يضمن لهم تتبع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بهم. وكل هذه مبادئ أساسية يستند إليها القانون الدولي لحقوق الإنسان. وعليه، ينبغي أن نستذكر أيضا أن الحق في تقرير المصير هو حق فردي وجماعي للأشخاص على حد سواء، بما يمكنهم ممارسة هذا الحق من اختيار مصيرهم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بحرية، فضلا عن التمتع بالحقوق المقابلة. وبالتالي، فإن هذا الحق يعتبر بصراحة سبب وجود كيان حقوق الإنسان الدولي.

ويكفل القانون الدولي الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير لشعب جامو وكشمير، وذلك بموجب العديد من قرارات مجلس الأمن الدولي التي وافق عليها طرفا النزاع، أي الهند وباكستان. قرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٤٧ بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٤٨، و٥١ بتاريخ ٣ يونيو ١٩٤٨، و٨٠ بتاريخ ١٤ مارس ١٩٥٠، و٩١ بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٥١، و١٢٢ بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٥٧، وقرارات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالهند وباكستان في ١٣ أغسطس ١٩٤٨ و٥ كانون الثاني / يناير ١٩٤٩، التي تقر جميعًا أن المصير النهائي لولاية جامو وكشمير سيتم تحديده وفقًا لإرادة الشعب التي يمكن التعبير عنها بشكل ديمقراطي من خلال استفتاء عام حر ونزيه ترعاه الأمم المتحدة. وعليه، يشكل حرمان الشعب الكشميري من هذا الحق الأساسي انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. ووفقًا للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة، يظل الضغط على الهند مسؤولية دولية لإجبارها على منح هذا الحق الأساسي للكشميريين الذين يناضلون منذ أكثر من ثلاثة أرباع القرن للوصول إليه.

وقد أدى إلغاء المادتين ٣٧٠ و٣٥ A من الدستور الهندي في أغسطس ٢٠١٩ إلى تجريد الوضعية الرمزية الخاصة بجامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، مما أدى إلى تقسيم الولاية المحتلة إلى جزءين وضمها إلى الاتحاد الهندي. وفي حين يعاني الكشميريون من الحرمان من حقهم الأساسي في تقرير المصير منذ عقود من الزمن، فإن هذه التعديلات الدستورية غير القانونية ترمي إلى تعقيد المشكلة من خلال قلب الهوية الديموغرافية لكشمير والتي تعود إلى عدة قرون، وذلك بفرض خريطة سكانية معادة التصميم[٢٩].

ومنذ أغسطس ٢٠١٩، بدأت الهند سياسة إضعاف السكان المحليين تدريجيًا وتعزيز سيطرتها من خلال سلطة تنفيذية مطلقة. وبينما لا تتمتع الانتخابات في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند بأي شرعية لأن القيادة الكشميرية ترفضها بصورة روتينية، فقد ظلت المنطقة لأكثر من عامين بدون حكومة تزعم أنها منتخبة. وقد تم تطبيق جميع التغييرات التي أدخلتها الحكومة الهندية دون تشريعها من قبل ممثلي الشعب المنتخبين في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند[٣٠]. ولم يشارك حتى السياسيون المؤيدون للهند في هذه الإجراءات لأن القيادة الكشميرية قد اتفقت بالإجماع على عدم شرعية التعديلات الدستورية الأخيرة وانعكاساتها السلبية على الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية والديموغرافية للمسلمين في كشمير المحتلة.

وفي هذا الصدد، لجأت الهند إلى تدابير دستورية وإدارية غير قانونية لتغيير التركيبة الديموغرافية للأغلبية المسلمة في كشمير المحتلة بشكل غير مشروع، وذلك من خلال إدخال إجراءات جديدة " لمنح شهادة محل الإقامة الدائمة بموجب قواعد ٢٠٢٠" وقوانين ملكية الأراضي في كشمير المحتلة، التي جاءت كلها تحت عنوان " إعادة تنظيم إقليم جامو وكشمير الاتحادي (تعديل القوانين المركزية) – الأمر الثالث – ٢٠٢٠ "، مما تسبب في حدوث "فيضان ديموغرافي" للهندوس غير الكشميريين إلى كشمير المحتلة، وذلك في

[29] https://www.aljazeera.com/news/2019/8/5/darkest-day-uproar-as-india-strips-kashmir-of-special-status

[30] https://thewire.in/government/jammu-and-kashmir-land-policy-reform

انتهاك صارخ للمادتين ٢٧ و ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة. هذا وقد فرضت الحكومة الهندية إصلاحات قانونية ولوائح جديدة للسماح للمواطنين الهندوس غير الكشميريين بالإقامة في الأراضي المحتلة بهدف تحويل الأغلبية المسلمة إلى أقلية، وشاركت بنشاط في التدابير الرامية إلى إضعاف نسبة تمثيل المسلمين في الهيئة التشريعية لولاية جامو وكشمير المحتلة. ويشبه القانون الجديد والسياسات الهندية في كشمير المحتلة إلى حد كبير سياسة المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة في فلسطين المحتلة [٣١](الضفة الغربية)، بحيث يعيش المستوطنون ضمن السكان المحليين المحرومين من حقوقهم. كما قارنت العديد من التقارير التحليلية التأثيرات الشديدة التي تخلفها هذه السياسات الهندية على وضعية حقوق الإنسان في كشمير بسياسات الاستيطان الإسرائيلية في فلسطين المحتلة، والتي تبنتها الهند فعلا في جامو وكشمير المحتلتين من قبلها[٣٢].

هذا وقد أفادت القيادة الكشميرية وفد الهيئة، خلال زيارته إلى آزاد جامو وكشمير، أنه منذ شهر أبريل ٢٠٢٠، أدخلت الهند ١١٣ قانونًا جديدًا وعدلت ٩٠ قانونًا آخر، وكلها على حساب حقوق الكشميريين التي كانت تحميها المواد الملغاة. وقد بدأ التغيير حتى في الجهاز الإداري في كشمير المحتلة، بحيث تقوم الحكومة الهندية بتبديل الكشميريين بالهنود، وذلك عملا بأوامر تنفيذية صادرة عن الحكومة الهندية. وعليه، نتيجة لهذه التعديلات، فإن المسلمين الكشميريين في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، الذين كانوا السكان الأصليين في المنطقة لقرون عديدة، مهددون بالتحول إلى أقلية وفقدان هويتهم المميزة، بسبب التغيرات الديموغرافية [٣٣]المفروضة على الأراضي المحتلة[٣٤]، وذلك في انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة.

وفي محاولة واضحة لتغيير التركيبة السكانية وتحويل الكشميريين إلى أقلية في وطنهم، قامت الحكومة الهندية بجلب الملايين من الهندوس إلى جامو وكشمير المحتلتين من قبلها، وذلك منذ أبريل ٢٠٢٠، مما يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي الذي يحظر تعديل التركيبة الديموغرافية في الأقاليم المتنازع عليها. وبينما يشكل المسلمون في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند حاليًا حوالي ٦٨-٧٠ ٪ من السكان، فإن نسبة تمثيلهم في المؤسسات الإدارية والسياسية قد انخفض إلى ٥٠ ٪ فقط.

وتشير العديد من التقارير إلى أنه بين أبريل ٢٠٢٠ ويوليو ٢٠٢١، تم إصدار ٤,١ مليون شهادة إقامة جديدة في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند لغير الكشميريين الذين تم جلبهم من البر الرئيسي الهندي[٣٥]، بينما يتم إصدار الآلاف من شهادات الإقامة الإضافية للهنود. وبالإضافة إلى ذلك، سمحت السلطات الهندية بمقاعد وحقوق إضافية في الأنهار للمواطنين الهنود في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند. وتمهد هذه السياسات غير المسبوقة الطريق أمام الإبادة الجماعية الديموغرافية للكشميريين، علما أن القيادة الكشميرية المنفية في آزاد وجامو وكشمير قد حذرت أنه إذا لم توقف عملية الإرهاب الديموغرافية الهندية المستمرة في كشمير المحتلة، "ألا تكون هناك أي كشمير تنقذ في غضون عامين".

وتستند هذه المخاوف إلى التطورات الميدانية الخطيرة، والتي أبلغت عنها العديد من التقارير والبيانات الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان الدولية. كما أبرزت منظمة رصد الإبادة الجماعية في تقريرها الأخير[٣٦] أن التحضير للإبادة الجماعية يجري على قدم وساق في الهند. وفي حديثه عن الاستهداف المنهجي للمسلمين، صرح رئيس منظمة رصد الإبادة الجماعية أن "اضطهاد المسلمين في آسام

31 https://thewire.in/government/jammu-and-kashmir-land-policy-reform
32 https://www.aljazeera.com/opinions/2020/6/20/bringing-the-israeli-model-to-kashmir
33 https://www.usnews.com/news/us/articles/2021-02-19/un-rights-experts-concerned-over-indias-changes-in-kashmir
34 https://www.aljazeera.com/news/2020/6/28/kashmir-muslims-fear-demographic-shift-as-thousands-get-residency
35 https://tribune.com.pk/story/2304530/over-3m-fake-domiciles-issued-to-non-kashmiris-to-change-IOJK-demography

36 https://www.genocidewatch.com/single-post/kashmir-is-on-the-brink-of-genocide-warns-american-scholar

وكشمير قد وصل إلى المرحلة التي تسبق مباشرة الإبادة الجماعية، حيث سيشكل الاستئصال المرحلة التالية – وهو ما يسمى بالإبادة الجماعية ".

كما أعرب التقرير الثامن لمجموعة المواطنين المهتمين[٣٧]، التي زارت جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند في أبريل ٢٠٢١، عن مخاوفها من شدة شعور الكشميريين بالاغتراب نتيجة ليأسهم من الحفاظ على هويتهم، وتقسيم المنطقة إلى إقليمين اتحاديين، فضلا عن الغضب العميق إزاء انسداد الاتجاه السياسي الراهن والخوف المبهم من التغيير الديموغرافي الذي يطرأ على المنطقة بسبب تعديل قوانين الإقامة. وهذه كلها تطورات جادة تم وضعها بعناية بهدف تغيير التركيبة السكانية لجامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند. ولن يؤثر ذلك على الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية الحالية للمسلمين الكشميريين فحسب، بل والأهم من ذلك يمس بهدفهم النهائي المتمثل في ممارسة حقهم في تقرير المصير، وذلك بسبب الإجراءات الحالية التي ترمي إلى تحويلهم تدريجياً من أغلبية إلى أقلية.

وخلال زيارته إلى باكستان في مايو ٢٠٢١، دعا رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة السيد فولكان بوزكير جميع الأطراف إلى الامتناع عن تغيير وضع جامو وكشمير وذكر أنه "يجب إيجاد حل عادل من خلال الوسائل السلمية وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن هذه المسألة "[٣٨].

B. انتهاك الحق في الحياة:

تنص المادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكلِّ فرد الحقُّ في الحياة والحرِّية وفي الأمان على شخصه". ويحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان الحرمان التعسفي من الحياة تحت أي ظرف من الظروف، كما تحظر المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الانتقاص من الحق في الحياة، حتى في حالات الطوارئ. وأيضا تنص المادتان ٤ و٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشكل صريح على حظر التعذيب حتى في ظروف الطوارئ الوطنية أو عندما يتعرض أمن الدولة للتهديد[٣٩].

ومع ٩٠٠٠٠٠ جندي في تشكيلة قوة الاحتلال الهندية، وبنسبة جندي واحد لكل ٩ مدنيين، تظل كشمير المحتلة أشد المناطق عسكرة في العالم، فيما كانت ولا تزال تشهد زيادة ملحوظة في استخدام القوة ضد المدنيين، وخاصة منذ شهر أغسطس ٢٠١٩. ومع ذلك، لا تزال قوات الأمن الهندية تتمتع بالحصانة الشاملة بموجب القوانين التمييزية، المفروضة في الولاية منذ عام ١٩٩٠. ومن بين هذه القوانين، يمنح "قانون السلطات الاستثنائية للقوات المسلحة" قوات الأمن صلاحية "إطلاق النار على مرأى الناس واعتقال الأشخاص دون إذن قضائي". وتبين الوثائق، التي تم نشرها من خلال إعمال الحق في الاستعلام والحصول على المعلومات، بطلب من فينكاتيش نايك (Venkatesh Naik)، الناشط في مجال حقوق الإنسان، أن جامو وكشمير تتصدران قائمة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة تحت قناع قانون الصلاحيات الاستثنائية للقوات المسلحة الهندية، مع ٩٢ شكوى ضد الجيش الهندي والقوات شبه العسكرية في عام ٢٠١٦[٤٠]. وتنتهك المادة ٤ (أ) من قانون القوات المسلحة الحق في الحياة، بحيث تخول الجيش سلطة إطلاق الرصاص بقصد القتل في حالات إنفاذ القانون دون مراعاة القيود التي يفرضها القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق

[37] http://mainstreamweekly.net/article10769.html
[38] https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/ccpr.aspx
[39] http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CCPR.aspx

[40] https://www.livemint.com/Politics/CcFJoIMR39wtQwiIoIfi3O/Jammu--Kashmir-tops-list-on-rights-abuses-under-AFSPA-Assa.html

باستخدام القوة الفتاكة[٤١]. كما تنتهك مثل هذه القوانين حقوق الإنسان الأساسية والمعايير الدولية الخاصة بها التي وقعت عليها الحكومة الهندية ومطالبة بالالتزام بحمايتها في جميع الحالات.

جاء في تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان الصادر في يونيو ٢٠١٨ أن "الإفلات من العقاب في انتهاكات حقوق الإنسان وعدم الوصول إلى العدالة من التحديات الرئيسية التي تتعرض لها حقوق الإنسان في ولاية جامو وكشمير المحتلة من قبل الهند. وقد صنعت القوانين الخاصة السارية في الولاية، مثل قانون السلطات الاستثنائية للقوات المسلحة في جامو وكشمير لعام ١٩٩٠ وقانون السلامة العامة لجامو وكشمير لعام ١٩٧٨، هياكل تعرقل المسار الطبيعي للقانون، وتقوض المساءلة مع المساس بالحق في الإنصاف المكفول لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان "[٤٢].

رداً على احتجاجات المسلمين الكشميريين ضد إصلاحات عام ٢٠١٩ في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند ومطالبتهم بالحرية، ارتكبت قوات الاحتلال الهندي التي تتمتع بسلطات جامحة، بموجب هذه القوانين التمييزية التي تضمن لهم الإفلات من العقاب، العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتشير العديد من التقارير إلى أن المدنيين الكشميريين قد تعرضوا لمعاملات وحشية بكل وقاحة، بما فيها القتل والتعذيب والتشويه والإصابة بجروح والاحتجاز التعسفي. وعلى سبيل المثال، يشمل ضحايا الاعتقالات التعسفية العديد من القادة السياسيين البارزين، بمن فيهم ثلاثة من رؤساء الوزراء السابقين، الذين تم إيقافهم في عمليات منع الاحتجاجات. وأبلغت الشرطة المحاكم بوجود ١٤٤ طفلا ضمن المحتجزين أيضا. ويفيد تحالف جامو كشمير للمجتمع المدني أنه بناءً على التماسات المثول أمام القضاء، لا يزال أكثر من ٤٠٠ شخص رهن الاحتجاز بذريعة انتهاك قانون السلامة العامة التعسفية، الذي يسمح باحتجاز الضحايا بدون محاكمة لمدة تصل إلى سنتين[٤٣]. وعلاوة على ذلك، أدى الاستخدام العشوائي للبنادق الهوائية إلى إصابة عدد كبير من الشباب الكشميري بالعمى، بينما يتم الإبلاغ عن انتهاكات مماثلة لحقوق الإنسان وانتقادها على نطاق واسع، من خلال كل من وسائل الإعلام الهندية والدولية[٤٤].

(i) أعمال الإعدام خارج نطاق القضاء والمصادمات المفتعلة:

في ظل تفشي جائحة كوفيد ١٩، عززت قوات الأمن الهندية وتيرة عمليات القتل والاعتقال والتعذيب ضد الكشميريين، وذلك في إطار الاحتجاجات على إصدار شهادات الإقامة لغير للكشميريين من الهند ومنحهم الحقوق المتعلقة بالمياه. ومن المفارقات، أن الهند استغلت تفشي جائحة كوفيد -١٩ لتستمر في انتهاكاتها لحقوق الإنسان بشكل مكثف. وفي حين كان بقية العالم، بما فيها وسائل الإعلام الدولية مشغولة مع تأثيرات الجائحة في الأماكن الأخرى، وضعت الهند تحت ستار الإجراءات المتعلقة بالوباء مزيدًا من القيود على حرية التنقل والتجمع مع فرض الحظر على الاتصالات في جامو وكشمير المحتلتين من قبلها.

وأخذ وفد الهيئة علما بتقرير الإدارة في آزاد جامو وكشمير الذي يفيد أنه منذ عام ٢٠١٩، تم انتشال العديد من الجثث من نهر جيلوم وكلها من جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند. كما التقى وفد الهيئة مع أسر الضحايا الذين لقوا حتفهم في مواجهات مفتعلة، واستمع إلى تقارير مؤلمة من الكشميريين المقيمين في آزاد جامو وكشمير من جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند. وقد

41 https://legislative.gov.in/sites/default/files/A1958-28.pdf
42 https://www.ohchr.org/Documents/Countries/IN/DevelopmentsInKashmirJune2016ToApril2018.pdf
43 https://www.hrw.org/news/2020/08/04/india-abuses-persist-jammu-and-kashmir
44 https://www.voanews.com/a/south-central-asia_one-year-later-human-rights-violations-continue-indian-kashmir/6193953.html

تعرضت هذه العائلات لصدمة فقدان أحبائها دون أن يتمكنوا من إعمال حقهم في اللجوء إلى العدالة أو أن يمنحوا فرصة رفع شكاوى رسمية إلى الشرطة بشأن هذه الأحداث المؤلمة.

وليست قصص هذه العائلات بلا أساس من الصحة، بحيث أشار المقرر الخاص للأمم المتحدة في رسالته المؤرخة في ٣١ مارس ٢٠٢١[٤٥]، إلى حالات محددة مثل حالات السيد وحيد بارا، والسيد عرفان أحمد دار، والسيد نصير أحمد واني، بالإضافة إلى مزاعم الاعتقال التعسفي، والقتل خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري، والتعذيب وسوء المعاملة. كما تشمل المزاعم أيضًا ردود أفعال انتقامية ضد السيد بارا بعد تعامله مع أعضاء مجلس الأمن الدولي وتعبيره عن إدانته لانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند. وتثير نفس الرسالة معلومة أيضًا بشأن "مخاوف التدابير القمعية والنمط الأوسع للانتهاكات المنهجية والمنتظمة للحقوق الأساسية المستخدمة ضد السكان المحليين، فضلاً عن ممارسات الترهيب والتفتيش والمصادرة التي يرتكبها ضباط الأمن القومي في جامو وكشمير". كما تم الإشارة إلى هذا كذلك من قبل أصحاب الولاية المعنيين بالإجراءات الخاصة في المراسلات السابقة المؤرخة في ٢١ ديسمبر ٢٠٢١ (AL IN ٢٠٢٠/٢٠) و٤ مايو ٢٠٢٠ (AL IND ٢٠٢٠/٦) والأول من يوليو ٢٠٢٠ (Al IND ٢٠٢٠/١١) "[٤٦].

وخلال تفاعله مع اللاجئين الكشميريين من جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، استمع وفد الهيئة إلى العديد من القصص الفظيعة والمرعبة، والتي تضمنت إما تجاربهم الشخصية وإما معلومات مباشرة عن مآسي حقوق الإنسان التي تعرض لها أقاربهم أو أصدقائهم وأفراد أسرهم. كما أكدت شهادات هؤلاء اللاجئين الكشميريين من جامو وكشمير المحتلتين أهوال الفظائع والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما فيها الحق في الحياة والحماية من التعذيب والقيود الأخرى على حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يواجهها المسلمون الكشميريون، وذلك كما أبلغت عنها على نطاق واسع في وسائل الإعلام الوطنية والدولية.

وفي حين التقى وفد الهيئة مع العديد من النسوة اللواتي لم يتمالكن أنفسهن وسط بكاء مستمر، فقد عجزت بعضهن عن التعبير بشكل صحيح عما يواجهه أقاربهن من فظائع في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند. واستذكرت بعضهن بمرارة الخسائر في الأرواح والوحشية التي تعرض لها أقرباؤهم وأعزاءهم فقط بسبب تعاملهم مع مناضلين من أجل الحرية. بينما قصت أخريات أهوال مواجهة أعمال التعذيب والاحتجاز التعسفي والإذلال، بما فيها إساءة معاملة النساء كعقاب جماعي، والذي لم يسلم منه أي من الأسر والأصدقاء وحتى القرى الكاملة التي يأتي منها كل من يشتبه به كمناضل للحرية من جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند. واستمرت امرأة أخرى بالبكاء حين تلقت خبرا مؤسفا عن استشهاد ابنها في كشمير المحتلة. وروى لاجئون آخرون حوادث قتل أقاربهم في ظل ظروف غامضة، دون أن يتلقوا أنباءا عنها إلا بعد عدة شهور من وفاتهم.

وعلى الرغم من إشادة اللاجئين بكرم وحسن ضيافة حكومة آزاد جامو وكشمير لهم، بما في ذلك توفير الأغذية والسكن، فقد أضافوا أنهم لم يتمكنوا من الاستمتاع بهذه المرافق لما يقاسيه ذويهم من الجوع والمعاناة تحت الاحتلال الهندي. ومع ذلك، فإن الأمر الأكثر مرارة هو اليأس الذي يصاحبهم في كل مكان، كما يلاحظ ذلك من خلال الشهادات المتعددة التي تعبر عن خيبة أمل الضحايا إزاء عدم وجود استجابة قوية من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان الإسلامية ومنظمة التعاون الإسلامي لدفع الهند إلى وقف هذه الانتهاكات التي تمس بحقوق الإنسان المكفولة للمسلمين الكشميريين، بغية تمكينهم من الوصول إلى حقهم المشروع في تقرير المصير.

[45] https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26181
[46] https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26181

وبناءً على المقابلات المتعددة التي أجريت مع أقارب الضحايا واللاجئين من جامو و كشمير المحتلتين من قبل الهند والتقارير الواردة من وسائل الإعلام الموثوقة ومنظمات المجتمع المدني، يتفق وفد الهيئة مع الملاحظة التي أثارها المقررون الخاصون للأمم المتحدة في رسالتهم المشار إليها أعلاه بأنه "لم يجر بعد أي تحقيق في ادعاءات الاختفاء القسري وعمليات القتل خارج نطاق القضاء بطريقة مستقلة ومحايدة وسريعة وفعالة وشاملة وشفافة وفقاً لالتزامات الهند في مجال حقوق الإنسان " [٤٧]، وهو ما يظل نمطاً واتجاهاً ثابتاً في جميع الحالات الأخرى.

ووفقًا لتقرير آخر [٤٨]صدر في يوليو ٢٠٢٠، زعمت قوات الاحتلال الهندي في جامو وكشمير المحتلتين أنها قتلت ثلاثة "إرهابيين متشددين مجهولين" في تبادل إطلاق النار في قرية أمشيبورا في شوبيان بكشمير المحتلة. وهؤلاء الضحايا الثلاث الذين يسمون "بالإرهابيين" تم التعرف عليهم لاحقا كعمال أبرياء. واعترفت الشرطة وقوات الأمن بالذنب، وفي ديسمبر ٢٠٢٠، وجهت الشرطة اتهامات في بلاغ أكثر من ٢٠٠ صفحة ضد ضابط من الجيش الهندي واثنين من المدنيين المتورطين في اختطاف العمال الثلاثة وقتلهم فيما بعد، علما أنه لم يحرز أي تقدم في هذا الشأن[٤٩] رغم مرور سنة كاملة على القضية. وتشير الأدلة المقدمة في هذه الحالات بوضوح أن المكايد الهندية تستند إلى أمور مختلقة. وتعد المواجهة المفتعلة في يوليو ٢٠٢٠، واحدة من الأمثلة المتكررة للعبث المسرحي الهندي الذي يشبه العديد من الأحداث المختلقة السابقة في عام ٢٠١٦.

(ii) القوانين التقييدية والتمييزية:

تمكن وفد الهيئة من استعراض قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة وقانون السلامة العامة بالتفصيل ووجد أنهما قانونان يتسمان بالتمييز التام، مما يشجع على الإفلات من العقاب في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند. ويستغل قانون السلامة العامة، الذي وصفته منظمة العفو الدولية أيضًا بـ "القانون الجائر"[٥٠]، حتى في حالات اعتقال القاصرين. وعليه حثت منظمة العفو الدولية في الهند، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، ولجنة فقهاء القانون الدولية، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، حكومة الهند على إنهاء استغلال قانون الصلاحيات الاستثنائية للقوات المسلحة وقانون السلامة العامة لاحتجاز الأشخاص، بمن فيهم الأطفال[٥١].

وفي هذا الصدد، من الملاحظات التي تدلي بها الهيئة هي أن قانون السلامة العامة، الذي يطبق فقط في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، تم تصميمه خصيصًا لردع المسلمين الكشميريين عن المطالبة بحقوقهم المشروعة ومناهضة الأعمال والفظائع غير القانونية التي ترتكبها القوات الهندية. ويسمح هذا القانون للسلطات الهندية باحتجاز الأشخاص دون توجيه أي تهم إليهم أو الوصول إلى الاستعراض القضائي الواجب، وذلك لمدة تصل إلى عامين مع منع الزيارات من قبل أفراد الأسرة. ويتم نقل الأشخاص المحتجزين بموجب قانون السلامة العامة إلى سجن جامو لفصلهم عن أسرهم، مما يؤدي إلى المزيد من المعاناة والاضطراب النفسي للأسر المتضررة.

وبموجب المادة ٤ (أ) من قانون الصلاحيات الاستثنائية للقوات المسلحة، يمكن حتى لضابط الصف أن يأمر رجاله بإطلاق النار بقصد القتل "طالما اضطر إلى ذلك في رأيه للحفاظ على النظام العام". كما تسمح المادة ٤ (ج) من ذات القانون بتنفيذ عملية القبض دون أمر بتوقيف، وذلك باستخدام أي "قوة حسب الاقتضاء" ضد أي شخص "يوجد في حقه اشتباه معقول بأنه على

47 https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26181
48 https://www.aljazeera.com/news/2021/6/3/pro-india-kashmiri-politician-tortured-in-custody-say-un-experts
49 https://scroll.in/article/1000841/one-year-after-three-young-workers-killed-in-kashmir-fake-encounter-police-probe-filled-with-holes
50 Amnesty International: India: Still a 'Lawless Law' Detention under the Jammu and Kashmir PSA 1978 https://www.amnesty.org/en/documents/asa20/035/2012/en/
51 Report of the Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, Christof Heyns, 26 April 2017 http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session23/A.HRC.23.47.Add.1_EN.pdf

وشك ارتكاب جريمة معترف بها قانونا ". وكما يتضح ذلك، فإن هذه الأفعال تنتهك أحكام القانون الدولي ذات الصلة، بما فيها التزامات الهند بحماية حقوق الإنسان حسب ما تنص عليها شرعة الحقوق الدولية.

وتؤيد آراء الهيئة تقرير منظمة العفو الدولية بشأن قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة الصادر في الأول من يوليو ٢٠١٥[٥٢]، والذي واجه العديد من الانتقادات الشديدة لأنه يهيئ بيئة للإفلات من العقاب للقوات الهندية في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، مما يمكنها من ارتكاب انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان دون أدنى خوف من المحاكمة. وتركز الهيئة بشكل خاص على المادة ٧ من قانون الصلاحيات الاستثنائية للقوات المسلحة، الذي يمنح حصانة فعلية لأعضاء قوات الأمن وتحميها من الملاحقة القضائية فيما يتعلق بجرائم انتهاكات حقوق الإنسان.

كما ترى الهيئة أن السلطات الممنوحة بموجب قانون الصلاحيات الاستثنائية للقوات المسلحة وقانون السلامة العامة، وغيرهما من القوانين التمييزية هي في الواقع أوسع مما يعقل في حالات الطوارئ، بحيث تجسد بالفعل تعليقا للحق في الحياة، دون الأخذ بعين الاعتبار الضمانات المتصلة بحالة الطوارئ. وعلاوة على ذلك، فإن الانتشار الواسع للجيش يخلق بيئة يصبح فيها الاستثناء قاعدة، ويُنظر إلى استخدام القوة القاتلة على أنه الاستجابة الأساسية ضد الصراع. ومن الصعب أيضًا التوفيق بين هذا الوضع على المدى الطويل وإصرار الهند على أنها غير منخرطة في نزاع مسلح داخلي. ولذلك، فإن الإبقاء على مثل هذا القانون يتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية.

وخلال تفاعله مع القيادة الكشميرية المنفية في آزاد جامو وكشمير، تلقى وفد الهيئة معلومات تفيد أن استغلال هذه الممارسات والقوانين المسيئة قد توسع وتيرته خلال جائحة كوفيد-١٩. حيث ردت قوات الأمن الهندية بعنف شديد على الاحتجاجات السلمية وتفاقم إحباط السكان المحليين بشأن الإصلاحات التي جردتهم من الحد الأدنى من الحماية القانونية التي كانوا يتمتعون بها قبل أغسطس ٢٠١٩. ووفقًا لمصادر محلية في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، فقد وصلت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان منذ أغسطس ٢٠١٩، إلى مستوى لا يمكن تصوره، فيما قامت السلطات الهندية بفصل السكان الكشميريين عن القيادة الكشميرية، وذلك إما باحتجاز الناشطين أو إجبارهم على اللجوء.

كما أفادت القيادة الكشميرية في المنفى بآزاد جامو وكشمير، أن الكشميريين المحتجزين لا يزالون يعانون من نقص المرافق الطبية الأساسية في جميع أنحاء جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند. ومن المفارقات، هي أن الهند بينما توفر طبيبًا واحدًا فقط لكل ٤٠٠٠ شخص في كشمير، فإنها توفر جنديًا واحدًا لكل ٩ أشخاص في نفس المنطقة، مما يشكل إحصائية مخزية.

كما أفادت القيادة الكشميرية أيضًا أن التكلفة الاقتصادية للقمع الهندي للكشميريين تتزايد بشكل كبير في ظل أزمة جائحة كوفيد-١٩. وكما جاء في صحيفة نيويورك تايمز مؤخرًا، فقد نقلت الهند نصف مليون شخص[٥٣] إلى البطالة في جامو وكشمير المحتلتين من قبلها، مما أفقد الاقتصاد المحلي للمنطقة حوالي ٥ مليارات دولار الأمريكي.

وفي الواقع، إن تصاعد وتيرة انتهاكات حقوق الإنسان والاضطهاد بشكل هائل في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند يتجاوز ارتباطه بسن قوانين تقييدية وتمييزية ليشمل التحول الاستراتيجي في العلاقة بين الهند والأراضي التي تحتلها. ولم يعد الأمر يتعلق بالسياسات التمييزية فحسب، بل ويتعدى ذلك ليضم مسألة فرض نموذج ولاية جديدة تهدف الهند فيها إلى القضاء على هوية

[52] Amnesty International Report "Denied: Failures in accountability for human rights violations by security force personnel in Jammu and Kashmir"

[53] https://www.nytimes.com/2021/01/11/world/asia/kashmir-india-tourism.html

وتاريخ الكشميريين، علما بأن أحدث أشكال الحرب التي تخوضها الحكومة الهندية في كشمير المحتلة تسمى *بحرب القانون*. "وبقوة القلم، يمكن أن يتراجع حقنا في تقرير المصير إلى حد أبعد مما نتوقعه"، كما جاء ذلك على لسان أحد النشطاء الكشميريين المحليين.

C. انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير:

إن حرية التعبير من أهم حقوق الإنسان، باعتبارها عنصرا مهما في العملية الديمقراطية الفاعلة وحماية جميع الحقوق الأخرى. وتنص المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير. ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونشرها بأية وسيلة كانت دون التقيد بالحدود الجغرافية."

وفي أغسطس ٢٠١٩، فرضت الهند حظرا غير مسبوق على وسائل الإعلام والتواصل في جامو وكشمير المحتلتين من قبلها (ونتيجة لذلك توقفت خدمات الانترنت فيها لمدة ٢٣٠ يومًا)، مما يعد أطول فترة إغلاق للإنترنت في التاريخ حتى الآن. كما انتهكت السلطات الهندية الحقوق الأساسية المتعلقة بحرية التعبير، وسعت إلى معاقبة أي كشميري يكتب شيئا عبر وسائل الإعلام الرقمية بتسليمه للعدالة، وذلك بموجب قانون منع الأنشطة غير المشروعة المسيئة. وبعد فترة وجيزة من فرض الهند قيودًا غير مسبوقة على وسائل التواصل في كشمير، دعت العديد من الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان حكومة الهند إلى إنهاء الحملة على حرية التعبير والوصول إلى المعلومات وعلى الاحتجاجات السلمية التي تقودها في جامو وكشمير المحتلتين من قبلها. كما أعربت الإجراءات الخاصة عن قلقها إزاء التدابير المفروضة بعد أن ألغى البرلمان الهندي الوضع الدستوري المكفول لجامو وكشمير المحتلتين بدون مبرر، باعتبارها إجراءات غير قانونية لا تتماشى مع الأعراف الأساسية للضرورة والتناسب، فضلا أنها تمثل "شكلاً من أشكال العقاب الجماعي الموجه ضد الشعب الكشميري، وذلك حتى في ظروف غياب ذريعة ارتكاب جريمة مترسبة ".[٥٤]

وأجرى وفد الهيئة مقابلات مع لاجئين وممثلين من المجتمع المدني ووسائل الإعلام من جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند وتبينت خلالها أن القيود الحالية المفروضة على حرية التعبير في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند تم تعزيزها منذ أغسطس ٢٠١٩. كما أفاد المشاركون في هذه المقابلات أن تعزيز عسكرة جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند بعد أغسطس ٢٠١٩ قد أدى إلى تفاقم الوضع الأمني. ويتعرض المدنيون الكشميريون الذين يحاولون الاحتجاج ضد الإجراءات الجديدة بشكل منتظم للاعتقال التعسفي والإعدام خارج نطاق القضاء، في إفلات تام من العقاب، وذلك لأن سياسة قوات الاحتلال الهندية المتمثلة في إطلاق النار بقصد القتل محمية بموجب قوانين هندية مختلفة تتعارض بشكل صارخ مع قوانين حقوق الإنسان الدولية.

وقد زار الوفد قرية ثوثا النموذجية في ضواحي مدينة مظفر أباد التي تستضيف مئات اللاجئين من جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، حيث تفاعل مع عدد من اللاجئين، بمن فيهم النساء والأطفال. وكان العديد منهم ضحايا تحدثوا عن تجاربهم المباشرة بشأن الانتهاكات التي تعرضوا لها على أيدي السلطات الهندية. وقد ترك معظم هؤلاء عوائلهم وراءهم ولم يتمكنوا من لم شملهم لسنوات عديدة. وكان أكثر ما أثار قلق وفد الهيئة هو أن جميع اللاجئين الذين تمت مقابلتهم ذكروا أنهم فقدوا كل الاتصال مع ذويهم منذ أغسطس ٢٠١٩، وذلك عندما تعرض السكان الكشميريون لقيود جديدة حدت من إمكانية تواصلهم مع العالم الخارجي وحريتهم في مجالي الاتصالات والتنقل، فيما أبلغ عدد قليل فقط من اللاجئين عن تواصلهم عبر الهاتف مع أسرهم في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند مؤخرًا. لكنهم أيضًا ذكروا أن أهلهم في كشمير المحتلة يتجنبون الحديث عن الوضع الراهن على الميدان وظروف معيشتهم خوفًا من قوات الأمن الهندية التي ترصد جميع الاتصالات.

وفيما يخص أعضاء المجتمع المدني، فقد أبلغوا وفد الهيئة أن السلطات الهندية تعاملت مع الكشميريين الذين يحاولون ممارسة حقهم في حرية التعبير بشكل قاس، بينما كان الصحفيون يرمون خلف القضبان دون محاكمة، فقط بسبب التعبير عن آرائهم المستقلة، أو حديثهم عن انتهاكات حقوق الإنسان أو عن الحرية أو عن الحق في تقرير المصير.

[54] https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24909&LangID=E

وفي تفاعله مع السيدة ميشل مالك، الناشطة الكشميرية البارزة وزوجة قائد حرية كشمير، المسجون ياسين مالك، أُحيط وفد الهيئة علما أنه في أعقاب أغسطس ٢٠١٩، تخلصت السلطات الهندية مما تبقى من حرية التعبير المحدودة في جامو وكشمير المحتلتين من قبلها، حيث قامت بإغلاق أية وسيلة إعلامية تعتبرها ضد الدولة الهندية. وبناءً على تفاعلها مع أسرتها وعائلات كشميرية أخرى من جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، قدمت السيدة مالك أمثلة مستفيضة لمعاناة الشعب الكشميري، والتي تعكس تفاقم وضعية حقوق الإنسان، نتيجة للانتهاكات المتزايدة التي يتعرض لها الكشميريون الأبرياء على أيدي قوات الاحتلال الهندية. كما أكدت أن السلطات الهندية شددت إجراءاتها الرقابية في جامو وكشمير المحتلتين من قبلها منذ أغسطس ٢٠١٩، مما يحد بشكل خطير من المعلومات الواردة من الأراضي المحتلة. وكمثال على ذلك، لم تتمكن السيدة مشيل من الحديث مع زوجها طوال السنتين الأخيرتين، فيما شبهت جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند بقطاع غزة الكشميري، مشددة على أن هناك الكثير من القواسم المشتركة بين القضيتين الفلسطينية والكشميرية. ومع ذلك، في حين تعمل وسائل الإعلام الدولية من داخل فلسطين المحتلة، تنعدم هذه الإمكانية في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند بحيث لا يُسمح بوجود أي من وسائل الإعلام في المنطقة، مما يجعل تغطية الأحداث أو الحصول على المعلومات منها شبه مستحيل. وبالإشارة إلى مختلف التقارير الإعلامية في هذا الشأن، وصفت هذه الأعمال بـ «التصرفات غير المألوفة"، حيث لا تصل الأخبار إلا أحيانا فيشاطرها الكشميريون في المهجر عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وحتى على وسائل التواصل الاجتماعي، حاولت الهند فرض احتكار على الأخبار الواردة من جامو وكشمير المحتلتين من قبلها، وذلك بحظر حسابات الناشطين الكشميريين. كما أضافت أن هناك حظر تجول دولي غير مرئي بشأن تقاسم أخبار كشمير المحتلة".

وأكدت تقارير دولية مستقلة أخرى الشهادات التي أدلت بها السيدة مالك وآخرين بشأن التطورات الجارية بعد أغسطس ٢٠١٩. ففي أبريل ٢٠٢٠، أفادت منظمة العفو الدولية أن السلطات الهندية تذرعت بقانون (منع) الأنشطة غير المشروعة ضد العديد من الصحفيين، مما يؤكد محاولتها للحد من ممارسة الحق في حرية التعبير. وأدت مضايقات وترهيب الصحفيين بذريعة القوانين التعسفية المفروضة مثل قانون منع الأنشطة غير المشروعة إلى تفاقم الجهود المبذولة للتصدي لجائحة كوفيد-١٩، وذلك بخلق جو يسوده الخوف من التعرض للإجراءات الانتقامية[٥٥]. ولقد انتقدت منظمة العفو الدولية بشدة القيود المفروضة للحد من سرعة الإنترنت منذ وقت طويل والاعتقالات التعسفية التي غالبًا ما تتم بدون الوثائق الواجبة، أو الوصول إلى المحامين والعدالة، مما يمس بشدة بحقوق الإنسان المكفولة للشعب الكشميري "[٥٦].

هذ وقد أجرت المنظمة غير الحكومية EU DisinfoLab تحقيقًا مكثفًا ونشرت تقريرًا مستفيضا في ديسمبر ٢٠٢٠، كشفت ٧٥٠ منفذًا إعلاميًا مزيفًا في حملة تضليل عالمية واسعة النطاق مدتها ١٥ عامًا لخدمة المصالح الهندية والتي تم تصميمها أساسًا "لتشويه سمعة باكستان دوليًا" والتأثير في صنع القرار في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي[٥٧]. فيما وصفت العملية برمتها بأنها محاولة هندية لإخفاء سجلها الفاشل في مجال حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، كشفت قاعدة بيانات برنامج التجسس Pegasus المسربة أن أكثر من ٢٥ صحفيًا وسياسيًا ورجال أعمال وناشطين في مجال حقوق الإنسان الكشميريين تم إخضاعهم للمراقبة غير القانونية، في انتهاك صارخ لحقهم في الخصوصية، مما يتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان[٥٨].

---

55 https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/04/journalists-in-jammu-and-kashmir/

56 https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/04/journalists-in-jammu-and-kashmir/

57 https://www.disinfo.eu/publications/indian-chronicles-deep-dive-into-a-15-year-operation-targeting-the-eu-and-un-to-serve-indian-interests

58 https://www.thehindu.com/news/national/pegasus-delhi-based-kashmiri-journalists-kashmir-leaders-were-potential-spying-targets-from-2017-to-mid-2019-the-wire/article35493223.ece

D. انتهاك الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات:

خلال لقاء وفد الهيئة مع اللاجئين وزيارته لبعض الشخصيات من جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، تلقى الوفد العديد من المعلومات بشأن حظر التجول المستمر بلا هوادة مما يعيق الكشميريين من تلبية أبسط الاحتياجات الأساسية للفئات المستضعفة من السكان، مثل كبار السن وذوي الإعاقة والأطفال. ووفقًا لتصريحاتهم، فإن حظر التجول الذي تفرضه إدارة الدولة الهندية ليس إلا أداة لقمع الحريات المدنية ومعاقبة السكان بشكل جماعي.

وتلقى وفد الهيئة كذلك خلال لقائه مع قيادة تحالف حريات المنفية في آزاد جامو وكشمير معلومات تفيد أن زملاءهم في كشمير المحتلة ما زالوا يتعرضون للاعتقال أو الإقامة الجبرية. كما أكدت القيادة أن تكثيف عمليات البحث والتطويق ضد أي حركة مدنية تطالب بالحقوق السياسية والاجتماعية الأساسية للسكان الكشميريين بدأت مع انتخاب مودي في عام ٢٠١٥، مما أدى إلى تدهور الوضع بصفة أكثر وخاصة منذ إعادة انتخابه في عام ٢٠١٩.

وأحيطت الهيئة علما بأن المعلومات المحدودة الواردة من جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند منذ أغسطس ٢٠١٩، تشير إلى أن السلطات الهندية لا تسمح بأي احتجاج سلمي أو عمل مدني سلمي، وإن حدث، فإنها تتعامل معه بقسوة من أجل القضاء عليه من خلال استخدام العنف المنهجي ضد المدنيين بما في ذلك معاقبة أحياء بأكملها على تنظيم الاحتجاجات السلمية ذات الصلة بضرورة احترام حقوق الإنسان الأساسية المكفولة للشعب الكشميري. كما أحيطت الهيئة علما بأن تصاعد أعمال الاعتقالات التي تستهدف القيادة السياسية الكشميرية من قبل السلطات الهندية كانت استراتيجية مخطط لها للتخلص من الدور القيادي في تعبئة الجهود السلمية ضد انتهاكات حقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند.

وبالإشارة إلى قضية زوجها ياسين مالك وهو مناضل سياسي كشميري شهير، أخبرت السيدة مالك الهيئة أنه محتجز في زنزانة الموت بسجن الطهار إثر قضية مفتعلة، وذلك منذ أكثر من عامين، وهو في نظام الحبس الانفرادي، علما أن السلطات قد رفضت حتى طلبه الخاص بلقاء ابنته. واشتكت السيدة مالك من أنه على الرغم من وضعه كمعتقل سياسي، فإنه يتعرض للتعذيب النفسي والبدني، وهي معاملة لا تناسب حتى مع السجناء الآخرين الذين تم إدانتهم جنائياً. كما سلطت الضوء على أن زوجها وغيره من السجناء الكشميريين لا يحصلون على أي مساعدة قانونية، كما يكفل ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان. وأضافت كذلك أن زوجها أصيب بأمراض عديدة، بما فيها التهابات الكلى والمسالك البولية فضلا عن تعرضه مرتين للتسمم الغذائي في السجن.

ومثال آخر للسجن لمدة مطولة بشكل غير قانوني ولاإنساني يتعرض له الكشميريون هو حبس السيدة آسيا أندرابي ورفيقتين لها في سجن تيهار في الهند بتهم ملفقة لا أساس لها من الصحة تحت قناع قانون منع الأنشطة غير المشروعة المثير للجدل[٥٩]، والذي لم يرفضه المنشقون الكشميريون في آزاد وجامو وكشمير فحسب، بل وينتقده نطاق واسع العديد من وسائل الإعلام الهندية الوطنية والدولية. وقد تم حجز السيدة أندرابي ورفاقها، مثل السجناء السياسيين الآخرين في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، دون تمكينهم من الحصول على محاكمة حرة وعادلة. وبحسب التقارير، فإنهن يعانين أيضًا التعذيب الجسدي والنفسي والحرمان من الرعاية الطبية الضرورية، مما يعرض حياتهن للخطر، وذلك في انتهاك صارخ لقوانين حقوق الإنسان الدولية والقوانين الإنسانية.

والملحوظ بشكل واسع، هو أنه منذ أغسطس ٢٠١٩، تواجه ولاية جامو وكشمير المحتلة من قبل الهند أطول حظر للتجول وتعتيم مستمر لوسائل التواصل، مما أدى إلى أسوء معاناة إنسانية، حيث تم تقليص معظم الحقوق الأساسية من خلال هذا الاجراء والقيود الأخرى المستمرة. وتظل الفقرة ١٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية، الذي يحظر التجمعات لأكثر من أربعة أشخاص، ساري المفعول في معظم الأوقات في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند. ولا تزال التجمعات والمسيرات وكتابة شعارات مناهضة على الجدران والمنشورات وحتى الوقفات الاحتجاجية الصامتة ممنوعة حتى الآن.

[59] https://oic-iphrc.org/home/article/480

ومرة أخرى، تم تأكيد انتهاكات حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والتواصل خلال تفاعل وفد الهيئة مع اللاجئين الكشميريين. كما أكد العديد منهم أنه منذ ٥ أغسطس ٢٠١٩، انقطعت اتصالاتهم بذويهم في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، مما جعلهم غير قادرين على التعرف على مصائرهم أو تسلم رفاتهم. بينما روت إحدى النساء اللاجئات أنها تلقت نعي وفاة والدها ثم أخيها بعد ستة أشهر من الحدث.

كما أكد كل من اللاجئين والممثلين لمؤتمر حرية المشكل من جميع الأحزاب الرئيسية أن من الأسباب الأساسية للتعتيم الإعلامي هو تقليص تدفق المعلومات بين مسلمي كشمير وقيادتهم من أجل تجنب الاحتجاجات الواسعة النطاق، ونشر المعلومات الخاطئة من خلال المصادر الرسمية وفرض الهدوء الإجباري بأي ثمن. ومع ذلك، فإن التعتيم لا يمس فقط بالحقوق السياسية المكفولة للمسلمين الكشميريين، بل ويؤثر بشكل خطير على كافة جوانب حياتهم، بما فيها الحق في التعليم والصحة واستقاء المعلومات وفقدان أسباب المعيشة الاقتصادية. وأعرب العديد من اللاجئين عن مخاوفهم المستمرة بشأن سلامة أفراد أسرهم حيث لا تزال قنوات التواصل في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند متوقفة، وبالتالي لا يوجد أي تواصل منتظم. وفي نفس الوقت، أعرب هؤلاء اللاجئون عن مخاوفهم إزاء خضوع قنوات الاتصال بالعالم الخارجي من جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند للرصد المنتظم، مما يعرض حياة المسلمين الكشميريين ومعيشتهم لخطر التدابير الانتقامية.

وفي أعقاب التعديلات الدستورية التي نفذت في شهر أغسطس ٢٠١٩، قام العديد من وزراء الحكومة الهندية السابقة بزيارة جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند في إطار أنشطة مجموعة المواطنين المهتمين والتي أصدرت تسعة تقارير حتى الآن. وأشار أحد التقارير الصادرة في أغسطس ٢٠٢٠ بعنوان "تصاعد المخاطر" إلى أن "الشباب الكشميريين، بسبب المضايقات التي يتعرضون لها على أيدي القوات الهندية، مجبرون على الانخراط في أنشطة النضال ضد الاحتلال"[٦٠].

ويرى العديد من القادة السياسيين الكشميريين في المنفى بآزاد جامو وكشمير أن استمرار احتجاز القيادة الكشميرية الذي تمارسه الهند يدل على عدم رغبتها في التفاوض بشأن التوصل إلى حل للنزاع الكشميري وإصرارها على معالجة المشكلة بيد من حديد، وذلك على الرغم أنه قد ثبت تاريخيًا ومرارًا عدم جدوى هذا التوجه العقيم. وشدد معظم اللاجئين والقادة الكشميريين على أن لا عمليات الاعدام خارج نطاق القانون ولا الاعتقال غير المشروع الذي يتعرض له قادتهم ولا ممارسات المضايقة التي تستهدف الرجال والنساء الأبرياء ستمنعهم من مواصلة حركة التحرير المستمرة. وهم على ثقة أن تضحية الشهداء الكشميريين ومعاناة الأسرى لن تذهب هباءً منثورا.

وفي تقرير حديث تناول تزايد إساءة استخدام القوانين الصارمة ضد التجمعات السلمية للمدنيين الكشميريين في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، أفادت هيئة الخدمات الصحفية الكشميرية في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢١، أن الشرطة الهندية في كشمير المحتلة، سجلت قضيتين منفصلتين ضد الموظفين وطلاب كليتين للطب، وذلك بموجب قانون مكافحة الإرهاب التعسفي بدعوى احتفالهم بفوز الفريق الباكستاني على نظيره الهندي في مباراة كأس العالم للكريكت[٦١]. وبناءً على تقرير أولي وجه لمركز شرطة منطقة صورا بجامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، فقد اتهم هؤلاء الطلاب بالإرهاب بموجب المادة ١٣ من قانون منع الأنشطة غير المشروعة والفقرات ١٠٥-A و٥٠٥ من القانون الجنائي الهندي فقط لأنهم "كانوا يصيحون ويرقصون بعد فوز باكستان في مباراة كأس العالم ضد الهند". وتوضح هذه الروايات الكيفية التي تتفاعل بها الشرطة مع المدنيين الكشميريين في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند والمعاملة التي يتعرض لها السكان الكشميريون على أيدي قوات الاحتلال الهندي.

[60] https://www.crisisgroup.org/asia/south-asia/kashmir/310-raising-stakes-jammu-and-kashmir
[61] https://www.dawn.com/news/1654166

E. الحماية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو الفظة أو المهينة:

تكفل اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة[٦٢]، إلى جانب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الحرب لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية لعام ١٩٧٧، الحماية من المعاملة المهينة التي تمس بالكرامة، ومن التعذيب، أو الاغتصاب، أو الدعارة القسرية، أو أي شكل من أشكال هتك العرض.

ووفقًا لموقع ويكيليكس، كشفت السفارة الأمريكية في إحدى برقياتها عن النتائج التي توصلت إليها اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن الاستخدام الواسع النطاق للتعذيب في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند. ويزعم تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنه من بين ١٢٩٦ محتجزًا قابلتهم، قال ٦٨١ منهم إنهم تعرضوا للتعذيب. ومن بين هؤلاء، ادعى ٤٩٨ أنهم تعرضوا للصعقة الكهربائية، بينما أفاد ٣٨١ أنهم علقوا في السقف، كما وصف في التقرير ٣٠٤ حالة من الاعتداء الجنسي[٦٣]. وبعد شهرين من بدء حملة أغسطس ٢٠١٩، أعرب وزير الدولة للشؤون الخارجية في المملكة المتحدة أيضًا عن قلقه العميق إزاء الادعاءات الواسعة المتعلقة بممارسات التعذيب الواسعة النطاق على أيدي قوات الأمن في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، والتي تم إثارتها للحكومة الهندية[٦٤]. وعلاوة على ذلك، في رسالتهم المؤرخة في ٣١ مارس ٢٠٢١، أعرب المقررون الخاصون للأمم المتحدة عن بالغ قلقهم إزاء عدد من حالات الاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة، بما فيها أعمال القتل خارج نطاق القضاء، والتي إذا تم تأكيدها، فإنها ترقى إلى انتهاك المواد ٦ و٧، ٩ و١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي انضمت الهند إليه في عام ١٩٧٩[٦٥].

جرائم الحرب التي ارتكبتها قوات الاحتلال الهندي:

فيما يتعلق بالأعمال المناهضة للإسلام والمسلمين في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، أخبر العديد من شهود العيان من مخيمات اللاجئين وفد الهيئة أن القوات الهندية كانت تقتل فقط المسلمين الكشميريين، وتدمر دور عبادتهم، وتهين لغتهم وتاريخهم وثقافتهم وتقاليدهم، مما يدل بوضوح أن قوات الاحتلال الهندية تخوض حربًا ممنهجة ضد المسلمين في كشمير بذريعة محاربة الإرهاب.

وتتوفر العديد من الأدلة التي تدعم الاتهامات الموجهة ضد قوات الاحتلال الهندية في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند في الحالات المبلغ عنها من قبل مختلف المراقبين الدوليين وحتى من جانب المواطنين الهنديين من داخل الدولة نفسها. وقد تمكنت الهيئة من الوصول إلى ٣٤٣٢ دراسة حالة، والتي تشمل شهادات الضحايا الكشميريين والعديد من تقارير التحقيق، التي تفيد أن ١١٢٨ عسكريا على الأقل من أعضاء قوات الأمن الهندية متورطون في جرائم الحرب، بمن فيهم مسؤولون من ذوي المراتب العليا والسفلى[٦٦].

ولا يعكس تعدد هذه التقارير تواطؤ الحكومة الهندية فحسب، بل ويؤكد أيضًا تورط الهيكل الهرمي الكامل لآليات إنفاذ القانون الهندية في الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي يتعرض لها المسلمون الكشميريون في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند. كما كشفت الشهادات التي تلقتها وفد الهيئة أن الجناة يتمتعون بحماية الدولة الكاملة من خلال نظام عدالتها الوهمية الذي يكفل هذه الحماية بشكل متعمد، مما يضمن استمرارهم في الخدمة في مختلف مراتب الأجهزة الأمنية في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند دون أي عواقب. كما أُحيطت الهيئة علما بأن أغلبية الضحايا الكشميريين يتهربون من اللجوء إلى القانون ضد قوات الأمن خوفاً من الانتقام وانعدام أملهم في الوصول إلى أي انتصاف. وتتعارض هذه الجرائم المبلغ عنها مع التزامات الهند في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يحظر جميع أشكال التعذيب، والمعاملة القاسية، واللاإنسانية، والمهينة.

62 http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CAT.aspx
63 https://www.theguardian.com/world/2010/dec/16/wikileaks-cables-indian-torture-kashmir
64 https://tribune.com.pk/story/2258061/kashmir-a-giant-open-air-prison
65 https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26181
66 Names of perpetrators and details of testimonies are available in audiovisual format with the Commission.

كما يدعم الطابع المنهجي لهذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان توجه الآلية القانونية للتشريعات الهندية، مثل قانون منع الأنشطة غير المشروعة. هذا وقد انعكست هذه الحقيقة في رسالة مشتركة وجهتها ٨٢ منظمة حقوقية إلى وزير الشؤون الداخلية الهندية بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠٢٠، والتي جاء فيها: «نحن نشعر بقلق بالغ إزاء إساءة السلطات الهندية استخدام قوانين مكافحة الإرهاب الصارمة بشكل روتيني، مثل قانون مكافحة الإرهاب، بهدف المساس بحقوق الإنسان وتشديد الخناق على المعارضة وحرية التعبير. وهذا شيء مقلق للغاية، ولاسيما في ظروف جائحة كوفيد-١٩ "[٦٧].

وقد أثيرت هذه المخاوف مرة أخرى من قبل العديد من الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، والتي خاطبت وزير الشؤون الخارجية الهندية في رسالة مشتركة أخرى بتاريخ الأول من يوليو ٢٠٢٠، مؤكدة أن "الإغلاق المفاجئ لهيئة حقوق الإنسان بولاية جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، قد يحد من إمكانية الشعب اللجوء إلى العدالة و طلب الانتصاف فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرضون لها، بما فيها حالات الاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء والتعذيب والعنف الجنسي، كما يؤدي ذلك إلى نوع من البلبلة و الالتباس في كيفية التعامل مع القضايا التي لم ينظر فيها بعد "[٦٨].

وتشكل هذه التقارير المتعددة قدرا ضئيلا من المصادر الكثيرة الأخرى التي تحققت منها الهيئة، والتي تؤكد المعلومات المباشرة التي جمعها وفد الهيئة من خلال تفاعله مع اللاجئين الكشميريين وأسرهم المتضررين من هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويعتبر قانون منع الأنشطة غير المشروعة التعسفية أداة تستغلها الحكومة الهندية على نطاق واسع لكبح المعارضة وإسكات الأصوات الكشميريّة المطالبة بضرورة احترام الحقوق، لاسيما في أعقاب التعديلات القانونية التي قامت بها في شهر أغسطس ٢٠١٩. وفي هذا الصدد، تعتقد الهيئة بشكل راسخ أن الإجراءات المتكررة والممنهجة التي تقوم بها قوات الأمن الهندية في جامو وكشمير المحتلتين، وفقا لرواية اللاجئين الكشميريين في آزاد جامو وكشمير والعديد من منظمات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، تمثل دليلًا جادًا على عناصر جرائم الحرب، بما في ذلك الإبادة الجماعية وتدمير التراث الثقافي للشعب الكشميري في المنطقة المحتلة.

F. انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

أدى تدهور الوضع في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند إلى اضطراب كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الكشميري. ونتيجة لذلك، فقد تأثرت الأنشطة الاقتصادية، بما فيها التجارة والصناعة والبنوك والزراعة وغيرها من القطاعات، بشدة من إجراء الإغلاق وحظر الاتصالات الذي فرضته سلطات الاحتلال الهندية بعد أغسطس ٢٠١٩. ولم تتسبب هذه الإجراءات الهندية غير القانونية في النزوح الداخلي للسكان فحسب، بل وأدت أيضا إلى الهجرة القسرية للحرفيين المهرة والتجار والمزارعين، مما أسفر عن انتهاكات جسيمة لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلاوة على ذلك، أسفر الإغلاق والجائحة عن خسائر تقدر بنحو ٦ مليارات دولار أمريكي لاقتصاد جامو وكشمير المحتلتين[٦٩].

وقد ساعد على هذه الانتهاكات الممنهجة عدة قوانين مثيرة للجدل، ومنها قانون الصلاحيات الاستثنائية للقوات المسلحة وقانون السلامة العامة، وغيرها من القوانين التمييزية الأخرى التي أدخلت تعديلات غير قانونية في الدستور الهندي في أغسطس ٢٠١٩، موفرة غطاءا قانونيا واهيا لتعطيل الحياة الاقتصادية في كشمير المحتلة. وعلى سبيل المثال، تسمح المادة ٤ (ب) من قانون الصلاحيات الاستثنائية للقوات المسلحة الهندية للجيش الهندي بتدمير أي مأوى، الذي في رأيهم، يحتمل أن تشن منه هجمات مسلحة ضد القوات الهندية أو يشتبه استخدامه كمخبأ للهاربين المطلوبين لأي جريمة. ويستغل هذا الترخيص كذريعة لتخريب الممتلكات الخاصة،

[67] https://www.icj.org/joint-open-letter-to-the-indian-government-calling-for-the-release-of-human-rights-defenders-at-risk/
[68] Full text of the UNHRC Joint Communication Letter to Jaishankar is accessible at: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25346
[69] https://thekashmirwalla.com/rs-45000-crore-cost-of-three-years-of-kashmirs-lockdowns/

بما فيها المدارس ودور العبادة، مما تسبب في إلحاق أضرار جسيمة بالتراث الثقافي والحياة المدنية في كشمير المحتلة. وبالإضافة إلى ذلك، أدى حرق المحاصيل وتعطيل الزراعة ونهب الأسواق والممتلكات الخاصة إلى تدمير الرفاه الاقتصادي للشعب الكشميري.

وفي إطار سياساتها الممنهجة الجديدة التي بدأت في أغسطس ٢٠١٩ بقصد استهداف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان الكشميريين في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، ألغت الحكومة الهندية أحد المتطلبات الواردة في التعميم الصادر في عام ١٩٧١، والذي بموجبه كان يفرض على قوات الأمن الهندية الحصول على تصريح خاص لحيازة بقعة من الأرض في كشمير. إلا إن التعميم الجديد الذي تم فرضه منذ يوليو ٢٠٢٠ يسمح "للجيش الهندي وقوات أمن الحدود والقوات شبه العسكرية والمؤسسات المماثلة" بحيازة الأراضي دون سابق تصريح "شهادة عدم الاعتراض" من وزارة الداخلية في المنطقة[٧٠]. " وقد بدأت هذه العملية رسميًا في ١٨ يوليو ٢٠٢٠، عندما عدلت السلطات الهندية قانون التنمية لعام ١٩٧٠، والذي كان يشترط موافقة محلية لحيازة الأراضي من قبل الجيش[٧١]. وبناءً على ذلك، يمكن للجيش والقوات شبه العسكرية وجميع "المؤسسات المماثلة" الأخرى الآن تحديد أي منطقة في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند على أنها منطقة "استراتيجية" والاستيلاء عليها، في إغفال تام لأي اعترض قد يصدر عن السلطات المدنية أو عن أصحاب الأراضي.

ونتيجة لهذه الإجراءات الصارمة الجديدة، حذر العديد من النشطاء في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند من أن المزارعين القريبين من خط المراقبة يخشون حاليا فقدان المزيد من أراضيهم لصالح الجيش. ومع قيام الهند بوضع جامو وكشمير في أعماق سلة احتلالها، ستتمتع الحكومة الهندية بسلطة أكبر للاستيلاء على الأراضي في المناطق الحدودية بذريعة الحفاظ على الأمن القومي[٧٢].

وبناءً على هذه الحقائق، يُلاحظ بوضوح أن نهب الممتلكات الثقافية وتدميرها في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند يشكلان حاليا الصبغة الأساسية للانتهاكات الممنهجة والمتعددة الأشكال لحقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات الهندية في حق الكشميريين. ومن خلال إساءة استخدام ما يسمى بـ "الإجراءات القانونية"، تعتبر السلطات الهندية القائمة بالاحتلال أنه يحق لها ارتكاب هذه الانتهاكات، وذلك بغية سلب السكان المهزومين من تراثهم الثقافي المميز. هذا وأعربت الهيئة عن قلقها العميق من تشابه الحالتين –الفلسطينية والكشميرية – بسبب الاحتلال المسلح، حيث يلحق السكان المحليين، في هذه الحالة – المسلمون الكشميريون – خسائر فادحة في الممتلكات الثقافية والتراثية، مما يشمل نهب المباني والمتاحف والمحفوظات، وكذلك من خلال المساس بالطقوس والشعائرية الدينية والمهرجانات واللغات والممارسات الثقافية العريقة والمتوارثة عبر الأجيال، وذلك عبر منعها من خلال استخدام ما أسمي بالإجراءات القانونية والمؤسسية.

وفي الواقع، تؤثر هذه التدابير على العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في الصحة. وحتى قبل أحداث أغسطس ٢٠١٩، كان السكان الكشميريون يعانون فعلا من أعراض اضطرابات نفسية كبيرة، وذلك وفقًا للعديد من التقارير المتاحة. وعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة في عام ٢٠١٦ [٧٣]نشرته منظمة الأطباء بلا حدود أن ٤٥ بالمائة من السكان الكشميريين (ما يقرب من ١,٨ مليون شخصا في سن البلوغ) يعانون من بعض أشكال الاضطرابات النفسية. ووفقًا لدراسة أخرى أجرتها نفس المنظمة بعنوان "الدراسة الاستقصائية للصحة النفسية في كشمير لعام ٢٠١٥»[٧٤]، فإن ٥٠ في المائة من النساء (مقارنة بـ ٣٧ في

70 https://www.aljazeera.com/news/2020/7/28/india-eases-rules-for-security-forces-to-acquire-land-in-kashmir
71 https://www.article-14.com/post/2-legal-tweaks-make-it-easier-for-armed-forces-to-take-over-land-in-j-k
72 https://www.aljazeera.com/news/2019/10/30/indias-defences-eat-away-at-farmland-along-border-with-pakistan

73 https://www.msfindia.in/msf-scientific-survey-45-kashmiri-population-experiencing-mental-distress/
74 https://www.msfindia.in/sites/default/files/2016-10/kashmir_mental_health_survey_report_2015_for_web.pdf

المائة من الرجال) تعانين من الاكتئاب المحتمل، و٣٦ في المائة (مقارنة بـ ٢١ في المائة من الرجال) من اضطرابات القلق، و٢٢ (مقارنة بـ ١٨ في المائة من الرجال) من اضطراب ما بعد الصدمة (الاضطرابات النفسية اللاحقة للإصابة).

وفي أعقاب الإغلاق الهندي في عام ٢٠١٩، حشدت الحكومة الهندية آلاف الجنود في كشمير المحتلة كقوات إضافية، وذلك لمنع الكشميريين من الخروج إلى الشوارع للاحتجاج. كما أجبرت السكان على البقاء داخل منازلهم خائفين ومجهدين لشهور عديدة، مع تحمل وطأة عمليات قوات الأمن الرامية إلى قمع الاحتجاجات[٧٥]. ووفقًا لتقرير صادر عن تحالف جامو كشمير للمجتمع المدني، تم الإبلاغ عن ٢٢٩ حالة قتل وعلى الأقل ٤٨ حالة تدمير للممتلكات خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٠[٧٦]. وعلاوة على ذلك، أشار خبراء الصحة إلى أن استمرار حشد قوات إضافية في شوارع المنطقة الأشد عسكرة[٧٧] في العالم وعمليات الاعتقالات الجماعية للمدنيين قد تسبب في رفع عدد المصابين بالصدمة والاضطراب، لاسيما النساء والأطفال[٧٨].

وخلال تفاعله مع اللاجئين الكشميريين من جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند في آزاد جامو وكشمير، لاحظ وفد الهيئة ضغوطًا نفسية واضحة لدى العديد من الأسر التي فقدت أقاربها لأنهم قتلوا أو احتجزوا أو تضررت منازلهم أو أحرقت بالكامل خلال مواجهات عسكرية مفتعلة. وتدل هذه الملاحظات المباشرة على وجود مؤشرات خطيرة للوضع الكارثي للصحة النفسية لآلاف العائلات في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، بحيث لا تزال هذه الأسر عرضة للإجراءات القاسية، مما يشكل اعتداءات وحشية وممنهجة على الحق في الصحة المكفولة للمدنيين الكشميريين في ظل استمرار ضغط الاحتلال الهندي. كما أشار الدكتور جنيد نبي، أخصائي الطب النفسي من معهد الصحة العقلية والعصبية في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند قائلا أنه: "بما أن النساء غالبًا ما تجدن أنفسهن في وضعية المدبرة الوحيدة لشؤون الأسرة أو الأم الوحيدة أو المسؤولة عن رعاية كبار السن في كشمير، فإن معاناتهن تزداد تفاقما نتيجة لهذه الظروف"[٧٩].

G. قصف عشوائي عبر خط المراقبة واستهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية:

تمكن وفد الهيئة من زيارة خط المراقبة ومقابلة العديد من ضحايا انتهاكات وقف إطلاق النار وأعضاء لجان الدفاع القروية الذين سردوا تجاربهم المباشرة وملاحظاتهم بشأن الانتهاكات التي ترتكبها الهند ضد المدنيين عبر امتداد خط المراقبة. كما تفاعل وفد الهيئة أيضا مع عشرات الضحايا المصابين بجروح خطيرة في أجسامهم، بمن فيهم النساء والأطفال، والمتضررين من القصف العشوائي الهندي عبر خط المراقبة. وبالإضافة إلى ملاحظاته المباشرة، أحيط وفد الهيئة علما بالعديد من انتهاكات الهند لوقف إطلاق النار، مما أسفر عن إصابات متعددة بين المدنيين داخل ولاية آزاد جامو وكشمير. وأخبر أولئك الذين تمكنوا من حفظ التواصل مع أسرهم من الجانب الآخر لخط المراقبة وفد الهيئة أن القرويين في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند لا يزالون عرضة للتعذيب على أيدي قوات الاحتلال الهندية، بما يشمل تجريدهم من ملابسهم أثناء الحجز، وذلك بغية الحصول على اعترافاتهم.

استخدام الذخائر العنقودية والبنادق الهوائية العشوائية:

وخلال تفاعله مع اللاجئين في آزاد جامو وكشمير، استمع وفد الهيئة إلى مزاعم خطيرة بشأن الاستخدام العشوائي للبنادق الهوائية من قبل قوات الأمن الهندية ضد العديد من أفراد أسر الضحايا وأصدقائهم في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند. وفي هذا الصدد، نقل الضحايا أن استخدام البنادق الهوائية ضد الاحتجاجات السلمية في كشمير المحتلة تسبب في إصابة عدد كبير من الكشميريين بالعمى وقتل آخرين، فضلا عن عواقب أخرى مروعة للمدنيين الأبرياء. وقد ترددت هذه الممارسات المنسوبة لقوات

[75] https://reliefweb.int/report/india/silent-mental-health-crisis-among-women-kashmir
[76] https://jkccs.net/bi-annual-hr-review-229-killings-107-casos-55-internet-shutdowns-48-properties-destroyed/
[77] https://www.sbs.com.au/news/explained-kashmir-the-most-militarised-zone-in-the-world/f24bd385-1d6a-4ed2-b04e-394c8805bd20
[78] https://reliefweb.int/report/india/silent-mental-health-crisis-among-women-kashmir
[79] https://reliefweb.int/report/india/silent-mental-health-crisis-among-women-kashmir

الأمن الهندية في الأنباء على نطاق واسع – استخدام البنادق الهوائية — باعتبارها إجراءات غير شرعية تتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة باستخدام القوة.

كما تم تأكيد هذه الانتهاكات المبلغ عنها أيضًا في تقرير صدر عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٨، والذي جاء فيه أن " البنادق الهوائية من عيار ١٢ بقبضة ذات ذخائر معدنية متعددة كانت من أخطر الأسلحة المستخدمة ضد المتظاهرين[٨٠] في عام ٢٠١٦. «ووفقًا للمعلومات التي وصلت إلى هيئة حقوق الإنسان في جامو وكشمير، أصابت الرصاصات المعدنية في ١٠ مقاطعات في وادي كشمير، ما يقارب ١٧٢٦ شخصًا نتيجة استخدام شرطة جامو وكشمير الأسلحة ضد المتظاهرين.

ويتضمن تقرير سابق بشأن "فقدان البصر في كشمير المحتلة"، صدر في عام ٢٠١٨ عن منظمة العفو الدولية حوالي ٨٨ دراسة حالة بخصوص ضحايا أصيبوا بالعمى بسبب الرصاصات المعدنية بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، بما في ذلك العديد من الأشخاص الذين تعرضوا للعمى الدائم رغم العمليات الجراحية المتكررة[٨١]. كما وثق تقرير آخر لجمعية أولياء الأشخاص المختفين في أكتوبر ٢٠١٩، ٢٣ دراسة حالة[٨٢] من هذا القبيل. وتؤكد هذه التقارير كلها قصص الضحايا الذين تفاعلوا مع وفد الهيئة مشيرة بوضوح أن استخدام البنادق الهوائية ليس عملاً منعزلاً، ولكنه سلوك ممنهج من قبل قوات الأمن الهندية ضد السكان الكشميريين العزل، وذلك في انتهاك تام للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

كما تفاعل وفد الهيئة مع ضحايا الانتهاكات الهندية المرتكبة عبر خط المراقبة، والذين كشفوا عن تجاربهم بشأن المعاناة التي تعرضوا لها بسبب استخدام الذخائر العنقودية من قبل الجيش الهندي. وخلال هذا التفاعل، عاين وفد الهيئة وجود إصابات بدنية كثيرة بين سكان قرى آزاد جامو وكشمير القريبة من خط المراقبة. وتشمل هذه حالات الأجزاء المبتورة والإعاقة الدائمة الناتجة عن استخدام الذخائر العنقودية من قبل القوات الهندية عبر خط المراقبة.

وتمثل هذه الملاحظات المباشرة نموذجا فقط على العديد من الحالات المسجلة من قبل السلطات الرسمية والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان في آزاد وجامو وكشمير. ووفقًا للبيانات التي تم جمعها في دائرة الإيرادات وهيئة إدارة الكوارث في آزاد جامو وكشمير خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٢٠، تم إبلاغ وفد الهيئة بأن ما لا يقل عن ٩١٦ كشميريين مقيمون في آزاد جامو وكشمير عبر خط المراقبة قد قتلوا، بينما أصيب ٣٤٦٩ منهم على أيدي القوات الهندية. كما أُحيط الوفد علما أنه بالإضافة إلى انتهاكات وقف إطلاق النار، استهدفت القوات الهندية الكشميريين الأبرياء المقيمين على طول خط المراقبة باستخدام القناصة والذخيرة العنقودية.

وكدليل على حالات إضافية، وثق أحد التقارير الصادرة مؤخرًا عن معهد كشمير للعلاقات الدولية في عام ٢٠٢٠ معلومات عن ١٠ ضحايا نيران القناصة، وذلك بناء على شهادات أدلت بها الشهود[٨٣]. واستنادًا إلى قصص أربعة شهود عيان، كشف التقرير أن طفلًا يبلغ من العمر ٩ سنوات يُدعى أيان زاهد قُتل برصاص قناص هندي في ١٨ فبراير ٢٠١٩ أثناء لعبه خارج منزله في قرية كوتلي في آزاد جامو وكشمير. وكشفت رواية أخرى أنه في يوليو ٢٠١٩، تعمدت القوات الهندية استهداف القرى الواقعة على طول خط المراقبة في وادي نيلوم بالذخيرة العنقودية، بحيث تم العثور على قنابل عنقودية ملقاة في مناطق مدنية مكتظة بالسكان. وتضمن التقرير أدلة مرئية للقنابل التي تم العثور عليها في حالاتها الطبيعية مع شرائط تثبيتها منفصلة عنها، وتم تأكيد أصلها الهندي من قبل الطب الشرعي.

80 https://www.ohchr.org/Documents/Countries/IN/DevelopmentsInKashmirJune2016ToApril2018.pdf
81 https://www.amnestyusa.org/reports/losing-sight-in-kashmir-the-impact-of-pellet-firing-shotguns/
82 https://apdpkashmir.com/ebmedia/sitename_eb/wp-content/uploads/2019/12/APDP-Report-9.12.19.pdf
83 Zulfiqar Ali, Kashmir: India's Sniper War along the UN-monitored ceasefire line", Kashmir Institute of International relations, June 2020

وتشكل كافة الحالات التي عاينها وفد الهيئة على امتداد خط المراقبة وتلك الواردة في العديد من التقارير الأخرى قصصا مفجعة بخصوص مدنيين كشميريين عاديين يحاولون عيش حياتهم بسلام، بينما استهدفوا من قبل القوات الهندية عبر خط المراقبة من داخل جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند.

H. النتائج:

خلال زيارته الثانية إلى آزاد وجامو وكشمير، تفاعل وفد الهيئة مع اللاجئين والضحايا وأسر الضحايا وممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني من جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، وكذلك مع الأشخاص المتضررين بعمليات القصف عبر الحدود على امتداد خط المراقبة. وبناءً على المعلومات المباشرة التي تم جمعها الوفد خلال هذه الزيارة، ومن خلال دراسة العديد من التقارير الصادرة عن مصادر مستقلة وبمقارنة الأدلة التي تم جمعها الوفد بشأن مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان والادعاءات المختلفة الأخرى، توصلت الهيئة إلى أنه منذ ٥ أغسطس ٢٠١٩، تحولت المنطقة بأكملها إلى سجن مفتوح مع تداعيات خطيرة على حقوق الإنسان والوضع الانساني الذي يعيشه السكان الكشميريون الأبرياء.

إن جسامة طبيعة الانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان التي يتعرض لها المسلمون الكشميريون الأبرياء في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، تجعل من كشمير المحتلة واحدة من أسوأ المآسي التي تمس بحقوق الإنسان في العالم. وعلى الرغم من استمرار العالم في إدانة هذه الانتهاكات، بما في ذلك كل من الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرها من الهيئات المعنية بحقوق الإنسان، تواصل حكومة الهند ممارسة الاضطهاد الممنهج ضد المسلمين الكشميريين، وذلك بفرض حصار شرس في المجالات السياسية والاقتصادية والاتصالات، بهدف تغيير الحقائق الديموغرافية الجيوسياسية الميدانية. وفي هذا الصدد، تلزم الإشارة أن القيادة السياسية الكشميرية بأكملها لا تزال تقضي حياتها في السجن دون أي ملاحقة قانونية، ويشمل هذا الإجراء كلا من الصحفيين والنشطاء في مجال حقوق الإنسان، الذين يحاكمون بتهم باطلة.

وبينما لا تزال القيادة السياسية الكشميرية عرضة لهذ الانتهاك، يتعرض الشباب الكشميريون بانتظام لشتى أشكال التعذيب والقتل خلال عمليات "المحاصرة والتفتيش" و "المواجهات" المفتعلة المنفذة من قبل قوات الاحتلال الهندية في مأمن كامل من العقاب. وفي إطار هذا الاجراء، قد تم حبس الآلاف من الكشميريين، بمن فيهم الأطفال، دون توجيه أدنى تهمة إليهم أو اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. والأسوأ من ذلك كله، هو استخدام الاغتصاب والتحرش بالنساء الذي بات وسيلة مفضلة للعقاب الجماعي. ولا تزال القوانين المرفوضة من قبل الكشميريين، مثل قانون الصلاحيات الاستثنائية للقوات المسلحة وقانون السلامة العامة والعديد من القوانين التمييزية الأخرى أطرا لتوفير الحماية الشاملة لما يقرب مليون فرد من قوات الاحتلال الهندي المنتشرة في كشمير المحتلة، والتي تستمر في انتهاكاتها الصارخة لحقوق الإنسان المكفولة للشعب الكشميري البريء.

ومنذ شهر أغسطس ٢٠١٩، بدأت الحكومة الهندية بنشاط، من خلال وسائل شائنة، لعباتها الرامية إلى تقليل نسبة تمثيل المسلمين في جامو وكشمير المحتلتين من قبلها، وذلك بفرض تعديلات غير مشروعة تسمح للمستوطنين الهندوس من غير الكشميريين بالاستقرار ن في المنطقة، وذلك من أجل تحويل الأغلبية المسلمة إلى أقلية، فيما سحب إلغاء المادتين ٣٧٠ و٣٥ أ من الدستور الهندي الوضع الرمزي الخاص بكشمير المحتلة. وبينما لا يزال الكشميريون ممنوعين من ممارسة حقهم الأساسي في تقرير المصير منذ عقود عديدة، فإن هذه التعديلات غير القانونية والقمعية التي تفرضها الهند ستؤدي إلى تعقيد الوضع، علما بأن عملية تغيير التركيبة الديموغرافية للمنطقة بشكل غير مشروع تشبه إلى حد كبير سياسة المستوطنين الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومنذ أبريل ٢٠٢٠، أدخلت الهند ١١٣ قانونا جديدا وعدلت ٩٠ قانونًا آخر بينما أصدرت ٤,١ مليون شهادة إقامة دائمة لغير الكشميريين من البر الهندي، مما يمهد الطريق لتنفيذ أدوات الإبادة الجماعية من خلال التغييرات الديموغرافية. ويعد هذا الإجراء انتهاكًا صارخا للقوانين المدونة في معاهدات حقوق الإنسان الدولية، بما فيها المادتان ٢٧ و٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، اللتان

تحظران بشكل صريح أي نقل غير مشروع للسكان إلى مناطق النزاع أو الأراضي المتنازع عليها. وتعكس هذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان تواطؤ الدولة في هذه الجرائم، مما استدعى من العديد من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان إلى إصدار تحذيرات باحتمالية وقوع الإبادة الجماعية.

كما يعكس استمرار الحكومة الهندية في رفضها للسماح للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان المنبثقة والأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية الأخرى المعنية بحقوق الإنسان بزيارة جامو وكشمير المحتلتين، إنكارها لالتزاماتها الخاصة في مجال حقوق الإنسان، بما فيها تمكين هذه الهيئات الحقوقية من الوصول إلى المنطقة بغية التحقيق في عدد من مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة.

ويشير تحليل الأدلة الإحصائية والظرفية المهمة إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان ضد السكان الكشميريين في إقليم جامو وكشمير المحتلة قد وصلت إلى مستوى غير مسبوق. كما يمكن الاستنباط أيضًا أن انتهاكات حقوق الإنسان المتكررة والممنهجة والمنتظمة تحمل على ما يبدو نمطًا وصبغة واضحين على تحيز وتواطؤ الدولة، مما يشكل مؤشرات منبهة بإمكانية وقوع إبادة جماعية وشيكة.

وبناءً على ولايتها، ستواصل الهيئة رصد انتهاكات حقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند والإبلاغ عنها، من خلال آليتها الدائمة لرصد حالة حقوق الإنسان في كشمير المحتلة. كما ستواصل الهيئة أيضًا التعبير عن موقفها إزاء هذه التطورات بإصدار بيانات صحفية وتقديم إحاطات منتظمة لمجموعة الاتصال التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بجامو وكشمير. وفي نفس السياق، سيتم بذل جهود إضافية بقصد تعزيز الوعي بهذه القضية الهامة بالتعاون مع كافة هيئات وبعثات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة وآليات الأمم المتحدة وغيرها من منظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال عقد ندوات ولقاءات بهذا الخصوص.

I. التوصيات:

الأمم المتحدة والمجتمع الدولي:

لا يزال نزاع جامو وكشمير أحد أقدم البنود المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة، مما يمنح الأمم المتحدة دورًا مهمًا في مواصلة الجهود المتضافرة لحماية وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية المكفولة للشعب الكشميري، وتحديدا إعمال حقه في تقرير المصير. وعليه، توصي الهيئة الأمم المتحدة بما يلي:

a- العمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي المعنية بتمكين شعب جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند بممارسة حقه في تقرير المصير، وذلك بإجراء استفتاء حر وعادل برعاية الأمم المتحدة؛

b- الاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية في وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند باستخدام كافة الوسائل الدبلوماسية للضغط على حكومة الهند؛

c- إنشاء لجنة خاصة، كما تم اقتراح ذلك في تقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان، للتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان، لاسيما في حالات الاختفاء القسري وأعمال القتل خارج نطاق القضاء والاغتصاب والمقابر الجماعية التي لم يتم التعرف عليها والتغييرات الديموغرافية غير المشروعة التي تنفذها الهند في الأراضي المحتلة منذ أغسطس ٢٠١٩؛

d- حث حكومة الهند على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان من خلال إلغاء كافة القوانين التمييزية والقمعية، بما فيها قانون الصلاحيات الاستثنائية للقوات المسلحة، وقانون السلامة العامة وقانون منع الأنشطة غير المشروعة، والتي تتعارض جميعها مع القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

e- استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية للضغط على الحكومة الهندية لإجبارها على إلغاء كافة التدابير الرامية إلى تغيير الوضع الديموغرافي لولاية جامو وكشمير ذات الأغلبية المسلمة؛

f- حث جميع أصحاب الولايات المكلفين بالإجراءات ذات الصلة على التركيز والإبلاغ عن مختلف الانتهاكات الجسيمة في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند من منظور حقوق الإنسان والقانون الدولي على حد سواء؛

g- مطالبة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالنظر في تعيين مقرر خاص بولاية محددة للتحقيق في انتهاكات الهند لحقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلتين من قبلها، وذلك بموجب أحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ذات الصلة؛

h- مطالبة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالاستمرار في حث حكومة الهند على قبول بعثة تقصي الحقائق من المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، والتي يجب عليها مواصلة رصد وتوثيق الانتهاكات والإبلاغ عنها من خلال الإحاطات المنتظمة الموجهة إلى مجلس حقوق الإنسان؛

i- مطالبة المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، في تقاريره الدورية عن الوضع الصحي، اعتبار التقرير الخاص بالظروف الصحية للكشميريين في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، لاسيما تلك المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩ والتطعيم، كما هو الحال في شأن الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما سيساعد على تسليط الضوء على عدم استقرار الظروف الصحية التي يعاني منها الكشميريون في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند؛

j- مطالبة اليونيسكو بالتحقيق والإبلاغ عن انتهاكات الحقوق الثقافية المكفولة للكشميريين وتدنيس وتدمير التراث الثقافي وهوية الكشميريين الأصليين، وخاصة في أعقاب سياسات التغيير الديموغرافي غير القانونية المستمرة، والتي ستؤدي بشكل منهجي إلى إضعاف المشهد الثقافي في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند؛

k- في حالة استمرار إصرار الحكومة الهندية على رفض التعاون، يجب على مجلس الأمن الدولي استخدام كافة الوسائل المتاحة، بما فيها العقوبات المستهدفة، مثل المقاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض الجزاءات بهدف حماية حقوق الكشميريين.

حكومتي باكستان وولاية آزاد جامو وكشمير

ينبغي على حكومة باكستان:

a- توفير الدعم المعنوي والدبلوماسي للكشميريين في جميع المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف، بما فيها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، وذلك بهدف التوعية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وتدويل القضية؛

b- العمل مع البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسات التنمية المتعددة الأطراف الأخرى من أجل توفير الدعم الإنساني للضحايا والمتضررين في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند؛

c- التعاون مع وسائل الإعلام الدولية ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني لتوفير معلومات رقمية ونوعية تساعد على عرض معاناة الكشميريين في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند؛

حكومة الهند:

يجب على حكومة الهند:

a- السماح لمنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان وغيرها من منظمات حقوق الإنسان الدولية بزيارة جامو وكشمير المحتلتين بهدف إجراء تحقيقات مستقلة في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛

b- إلغاء جميع القوانين التمييزية، بما فيها قانون الصلاحيات الاستثنائية للقوات المسلحة وقانون السلامة العامة وقانون منع الأنشطة غير المشروعة والقوانين الأخرى التي تهدف إلى إحداث تغييرات ديموغرافية داخل الأراضي المحتلة، وذلك بغية تمكين الشعب الكشميري من الوصول، بشكل مناسب، إلى العدالة والمحاكمات الحرة وحرية التنقل؛

c- تمكين المنظمات الخيرية الإنسانية من الوصول إلى المنطقة من أجل توفير الدعم الطبي الذي تشتد الحاجة إليه لضحايا العنف في حالات خاصة من العمى بسبب إصابات البنادق الهوائية؛

d- وضع حد للإفلات من العقاب المكفول لقوات الأمن والموظفين الحكوميين الآخرين المتورطين في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد الكشميريين؛

e- رفع القيود المفروضة على القيادة الكشميرية لتسهيل حقهم في حرية التنقل، بما في ذلك السفر إلى الخارج؛

f- ويجب التذكير أن السكان غير الكشميريين (الذين مُنحوا شهادات الإقامة في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند بعد أغسطس ٢٠١٩) لا يمكن أن يشاركوا في أي استفتاء في المستقبل، والذي لا يزال الحل الوحيد للكشميريين للوصول إلى حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

منظمة التعاون الإسلامي:

هناك العديد من الآليات والمنتديات داخل منظمة التعاون الإسلامي الكفيلة بالتعامل مع هذه القضية، بما فيها من خلال إثارة القضية خلال أعمال القمة الإسلامية، ودورات مجلس وزراء الخارجية واجتماعات مجموعة الاتصال المعنية بجامو وكشمير. وفي هذا الصدد، يجب على مجموعتي منظمة التعاون الإسلامي في جنيف ونيويورك إثارة هذه القضية أثناء اجتماعات اللجان ذات الصلة في الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة. وإلى جانب ذلك، يمكن للمنظمة القيام بما يلي:

a- الضغط على حكومة الهند لإجبارها على السماح لبعثات منظمة التعاون الإسلامي والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بزيارة المنطقة لتقصي الحقائق والإبلاغ عن مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان فيها؛

b- تنظيم مؤتمر أو ندوة دولية لخبراء قانونيين ودوليين في مجال حقوق الإنسان لمناقشة الآثار المترتبة على التغييرات الديموغرافية الأخيرة في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند والنظر في وضع استراتيجية قانونية للتعامل مع هذه القضية؛

c- التنسيق مع مجموعة الاتصال التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بجامو وكشمير من أجل عقد اجتماعات منتظمة على هامش دورات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة وكذلك الاجتماعات الوزارية لمنظمة التعاون الإسلامي بهدف بناء موقف توافقي لعرضه في المحافل الدولية، إلى جانب الاجتماع بشكل منتظم مع الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس جمعيتها العامة لاطلاعهما على وضعية حقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند؛

d- إنشاء وتشغيل صندوق دعم إنساني، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي، لتوفير الدعم الإنساني للشعب الكشميري واستهلال مشاريع تنموية في مجال التعليم والصحة، بما يساعد على التخفيف من حدة تأثيرات الكارثة الإنسانية في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند؛

e- حث الدول الأعضاء على استغلال نفوذها مع الحكومة الهندية لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان ضد المسلمين الكشميريين، وإلا فيمكن للدول النظر في اتخاذ إجراءات المقاطعة وسحب الاستثمارات والجزاءات ضد الهند لإجبارها على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان؛

f- وبالشراكة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك اليونيسكو والإيسيسكو، يجب إعداد استراتيجية إعلامية للتوعية بمختلف أشكال المعاناة التي يتعرض لها الكشميريون في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، بما في ذلك محاولات تدمير الهوية والتراث الثقافي الكشميريين. ويجب أن تشمل الاستراتيجية الاستخدام المنتظم لوسائل التواصل الاجتماعي وعروض سينمائية وغيرها من المنتجات الوثائقية المرئية والمسموعة لتسليط الضوء على تأثير الاحتلال الهندي على السكان الأصليين لكشمير؛

g- ترشيح ناشط حقوقي كشميري للجوائز الدولية ذات الصلة أو إنشاء جوائز تدعم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كشمير؛

h- بمساعدة الدول الأعضاء، يجب إحالة قضية القادة الكشميريين المحتجزين بشكل غير قانوني، بمن فيهم ياسين مالك وآسيا أندرابي وآخرين إلى محكمة العدل الدولية والمنتديات العالمية الأخرى قصد ضمان لإطلاق سراحهم في أقرب وقت. كما

ينبغي الاعتراف بهؤلاء القادة الكشميريين كسجناء الرأي / الضمير، وبالتالي منحهم وضعًا يتناسب مع قواعد ومعايير القوانين الدولية ذات الصلة؛

i- استنفاذ كافة السبل القانونية الممكنة لإحالة قضية انتهاكات حقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند إلى محكمة العدل الدولية؛

j- مطالبة مجموعتي منظمة التعاون الإسلامي في نيويورك وجنيف بتعميم هذا التقرير كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة. كما يمكن أيضًا إرساله بشكل رسمي إلى الجهات المعنية بالاتحاد الأوروبي بواسطة بعثة منظمة التعاون الإسلامي في بروكسل.

k- دعوة مجلس وزراء الخارجية إلى تشجيع الدول الأعضاء على ترجمة هذا التقرير إلى لغاتها المحلية ونشره وتوزيعه على نطاق أوسع في الأوساط العلمية بقصد توعية السكان المحليين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بجوانب الصراع التي تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان الراهنة في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند.

****